المغتربون العرب
فى
غربى افريقيـا

حلمى شعراوى

مقـــــــــدمة :

تتعدد الاطر التى تندرج تحتها دراسة وضع « الجاليات العربيـة » خاصة فى افريقيا ، من بحوث الهجرة والاستيطان » الى بحوث التكوينات العرقية فى القارة ووضع الاقليات بينها ، الى « سوسيولوجيا التثاقف » فى مناطق الاحتكاك شمال وشرقى القارة الى الدراسات التاريخية حـول تطور العلاقات العربية الافريقية . وأخيرا دراسات الاقتصاد السـياسى « لتطور المجتمعات النامية » والعلاقات فيما بينها من جهة أو علاقاتها معـا بالنظام الراسماالى العالمى وتطوراته من جهة اخرى .

ويتصل موضوع « المغتربين العرب خاصة فى غربى افريقيا بأكثر من اطار من هذه الأطر على المستوى التاريخى أو السوسيلوجى أو التطورات الاقتصادية والاجتماعية للعلاقات الاقليمية والدولية بين المنطقتين العربية والافريقية .

وتلخص هذه الورقة النتائج الأولية لبحث موسع يقوم به الكاتب عن وضع الجاليات السورية اللبنانية فى المنطقة استغرق بعض الجهد الخاص عام ١٩٨٦ وما زال يتصل بجهود أخرى قد تستغرق بعض الوقت حتى يكن بلورته . ولذا فالنتائج الواردة هنا مازالت قابلة للمناقشة والتعديل .

وتفترض حدود هذه الورقة ــ مهما ضاقت ــ التعرض للاتى :

القسم الأول : اشكاليات التعريف ومنهج البحث .

القسم الثانى : طبيعة الدراسات السابقة فى الموضوع .

القسم الثالث : « المغتربون » العرب فى افريقيا .. لماذا من سوريا الكبرى ولماذا فى غرب افريقيا ..

القسم الرابع : بعض نتائج دراسة حالة السنغال وبعض الملاحظات على السياسات العربية تجاه المشكلة .

الهوامش والمراجع : وفيها محاولة لحصر الأدبيات الهامة والحديثة فى هذا الموضوع .

القسم الأول : اشكاليات التعريف ومناهج البحث :

تتعامل دراسة المغتربين العرب مع أكثر من تعريف لعدد من المصطلحات بالضرورة ويؤدى الأخذ بأحدها دون الاخر الى توجه مختلف فى الدراسة والمنهج بشكل واضح ولذا نتعرض هنا لبعضها ولو بايجاز .

حول التعريفات :

ا ــ الهجرة والمهاجرون :

يبدأ التعامل مع هذا المصطلح من دراسات الهجرة الشعبية قديمة الجذور فى التاريخ وما يترتب عليها من اندماج أو تصارع ثقافى واجتماعى لينتهى الى التعامل مع هجرة الأيدى العاملة من مناطق الطرد الى مناطق الجذب الحديث .وفى اطار موضوعنا وتاريخية الهجرة العربية لافريقيا فانه لابد من الاهتمام بتحليلات الهجرة الشعبية التى تعتبر الموطن الجديد امتدادا للموطن القديم جغرافيا واجتماعيا(١) حيث تعتبر الهجرة هنا تلقائية مهما كان الموطن الأصلى عامل طرد نتيجة توفر الظروف للهجرة المتبادلة بين المنطقتين .

وكثيرا ما تنحصر فى هذا الصدد أوجه المعالجة بين الدراسات السكانية والديموجرافية أو الدراسات الاقتصادية البحتة .

---

(1) S. Amin, Contemporary Migration in west Africa - paper to IDEP Seminar, Sept 1972 on «Strategy of Economic Development».

فى هذا الاطار تقوم دراسة الهجرة باعتبارها عملية نزوح Migration من طرف لاخر تدرس ظروفها العملية أو الاقتصادية سواء بحكم تأثير النازحين Emignants على المجتمع القـــديم وخلخلته ديموجرافيا واجتماعيا أو بتأثير الوافدين على المجتمع الجديد من هذه الزاوية . ولكن وضع المغتربين العرب هنا يثير العديد من المسائل بسبب اتصال العلاقات العربية الافريقية. لفترات طويلة اتخذت فيها الهجرات أشكالا مختلفة وفـــق أطر اجتماعيـــة واقتصادية وسياسية مختلفة أيضا .

ولعله مما يلفت النظر هنا غياب دراسة الهجرة العربية فى كثير من الدراسات الحديثة رغم تعامل هذه الدراسات مع الهجرة التلقائية (الشوبية) او المخططة (الرق ..) أو الغازية (الاستيطانية الاستعمارية) أو العاملة وحتى الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية حين تعاملت مع مختلف أنماط الهجرة لم تورد بينها الهجرة العربية الى العالم الجديد أو أفريقيا(٢) .

فهل لذلك صلة بالطبيعة الخاصة للعلاقات العربية الافريقية أم بغلبة الطابع التاريخى على الاجتماعى الاقتصادى الحديث .

وهنا نسجل الملاحظة أيضا عن ضآلة الدراسات حول الهجرة المتبادلة من الجانب الافريقى الى العالم العربى ، طبيعتها واثارها ، رغم ثراء أدب الرحلات العربية وكتب التاريخ التراثية بالحديث عن هذا الموضوع .

ب ــ الجماعة (الجالية) والأقلية :

دخلت دراسة الجماعة Community مبكرا فى الفلسفة السياسية اليونانية أو العربية لتمييز جماعات البحث عن السلطة فى الدولة ــ المدينة أو الخلافة والامبراطورية . ثم أدت مجتمعات التصنيع وحركةالتمدن والتحضر الى معالجة دور جماعات التجار والحرفيين ... الـــخ كما أدى ظهـــور مجتمع الولايات المتحدة بوجه خاص الى دراسة الجماعات المكونة له برز منها الجيتو اليهودى والزنجى .. ومدى التكيف والتثاقف مع الجمـــاعات الأخرى أو المجتمع الجديد ككل . وقد شملت هذه الدراسات أيضا جماعة

(2) N. Palsby, Community. in : International Encyclipedia of Soual Scince, vol 3-4. pp. 156-174.

« المستوطنين الأوربيين » فى افريقيا عند محاولة نفى صفة الاستعمارية عنها ووضعت العرب والهنود على نفس مستوى الجماعة الأوروبية(٣) ومعنى ذلك ان دراسة الجماعة أو الجالية قد لا تنشأ من دراسة « الهجرة » بل « الاندماج » وفق المنهج الذى نتبعه أو التوجه الذى نتبناه سواء كان التاريخ الاجتماعى السياسى أو الاقتصادى السياسى .

والى هنا لا تدخل دراسة الجماعة أو الجالية فى مشكلات الجدل الاثنولوجى أو تاريخ التشريع الاجتماعى .. بسبب التمييز الواضح اذا كانت الجماعة أجنبية أو الاندماج الواضح اذا اعتبرت أقلية محلية .

وتعتبر حالات الاستيطان الأوربى فى جنوب أفريقيا أو اليهودى فى فلسطين استثناء من هذا الجدول بسبب الطبيعة الاستعمارية للجماعتين .

أما تعريف « الأقلية » فانها تتشابك فى عمليات تمييز الجوانب العرقية والقومية والدينية واللغوية ، كما تثير الأقلية مسائل التمايز فى التقاليد الثابتة الطويلة أو الموقف المتميز فى المجتمع بالنسبة للسلطة أو الايديولوجية(٤) .

ويثير وجود الجاليات العربية فى افريقيا كثيرا من موضوعات البحث فى هذه الأمور جميعا قد ترد تباعا فى هذه الدراسة ، ذلك أن المغتربين العرب أو الجاليات العربية فى غرب أفريقيا خاصة من السوريين واللبنانيين ، ترتبط دراستهم بدرجة أكبر بدراسة « الجماعات » وتبقى مشكلة علاقة وضعهم هذا بالاندماج العربى التاريخى القديم فى افريقيا وبحث أسباب وضع الاغتراب الحديث فى القارة .

وبينما يتخذ العرب وضع الجاليات فى غرب أفريقيا ، فان وضعهم يختلف الى حد كبير فى شرقى القارة اذ هم هناك اقرب الى وضع الأقليات الوطنية منه الى وضع الجاليات أو الجماعات بسبب ظروف الحضور التاريخى الطويل والمكثف مما جعل الادارة الاستعمارية نفسها تضعهم وفق

---

(3) Lord Hailey, African Survey oxf. 1957- p. 384-86.

(٤) الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية — نفس المصدر — مجلد ٩ — ١٠ ، ص ٣٦٥ — ٣٧١ .

بعض الظروف تحت فئة « الأهالى Native » وتعتبرهم فى ظـروف أخرى غير أهالى Non native (٥) .

وبينما تنفرد مناهج الاقتصاد السياسى بدراسة الجماعات العربية فى غرب افريقيـا فان هذه المنـاهج تتداخـل مع المنـاهج الانثروبولوجية والسوسيولوجية فى دراسة هذه الجماعات أو الأقليات العربية فى شرق القـارة .

(جـ) المغتربون العرب :

يميل العرب انفسهم حديثا الى استعمال هذا المصطلح خاصة بعد التطورات النقطية فى الوطن الأم أو تطور التنافس العربى الاسرائيلى فى افريقيا ، وهنا يصبح « الموطن مقابل المهجر » خاصة اذا حقق ذلك بعض النفع لهذا الطرف او ذاك فى الموطن أو المهجر . الا أن ذلك اكد وضعهم كأجانب فى مجتمعات المهجر واصبحت كلمة « الجالية » عند كثير من العرب تعنى « المغتربين » وتنفى أية امكانية للحديث عن الاندماج .

وقد تكون الهجرة السورية اللبنانية الحديثة الى الامريكتين هى سببه شيوع مصطلحات الجالية والاغتراب على الحضور العربى خارج أى وطن عربى دون اهتمام بتمييز وضعهم الخاص فى افريقيا ، ولم تهتم القواميس السياسية أو الاجتماعية العربية بهذا التمييز كما أن دراسات المهجـر نفسها وتركيزها على المهجر الامريكى قد ساهمت . كما سنرى . فى تأكيد هذا المعنى ، بل وزيادة غربتهم فى المجتمعات الافريقية . وقد لاحظ الباحث أن تسمية المجتمعات الافريقية لهم بـ « نار » أو « كورال » فى السنغال ونيجيريا على التوالى انما تربطهم بالابيض أو الأجنبى بدورها لتؤكد عزلتهم عن المجتمع والتاريخ العربى على السواء وبالنسبة للمغتربين العرب أو « الجاليات » فى غرب افريقيا فان الشائع فى تسميتهم فى الأدبيات المعروفة هو أنهم « السوريون » ولم يتميز اللبنانيون عن السوريين الا مؤخرا بعد

---

(5) A. I. Salim, Native or Non-Native in : History and Social Change in east Africa ed : B. Ogot, East African Litera Ture Burean, Nairobi 1976 p. 65-85.

الاستقلال اللبنانى والافريقى على السواء . كما يعرفون كذلك «بالشرقيين» Levantines فى كثير من المراجع اشارة لمجيئهم من شرق المتوسط وفى المصادر الافريقية الرسمية الأحدث يعاملون كأجانب Aliens مقابل المواطنين .

ويثير وجود الموريتانيين أو المغاربة فى بعض بلدان افريقيا الفرنكفونية او وجود السودانيين واليمنيين فى البعض الآخر الانجلوفون مشكلات أخرى حول الجالية والأقلية حيث يقترب وضع الموريتانيين والسودانيين على وجه الخصوص من تعريف الأقلية الوطنية بأكثر مما يعتبروا كجاليات اجنبية لأسباب تتعلق بالاندماج التاريخى والتقارب العرقى أو اللغوى ... الخ ويفرض ذلك بالضرورة اختلاف منهج الدراسة ومنطلقاته فى التعامل مع هذه الجماعات تحديدا لصلتها بالحضور العربى القديم فى أفريقيا وطبيعته الاجتماعية مما يثير التساؤل حول وضع الجاليات الحالية كاستمرار أو وجود منقطع الصلة بالحضور القديم .

الاطار النظرى ومناهج البحث :

يتصل موضوع الجاليات العربية فى افريقيا بعدد من المناهج ذات الأطر النظرية المختلفة فلان العلاقات العربية الافريقية تضرب طويلا فى التاريخ فاننا نصبح أمام الخيار بين المنهج التاريخى المثالى أو المادى الحدلى ، ولأنها واقع على الأرض الافريقية والعربية فاننا نصبح أمام المناهج الديموجرافية والدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية ، ولأن هناك مشكلات قريبة النمط منها ، كالاستيطان الأوربى فى القارة أو الجاليات الاسيوية وغيرها وان اختلفت ظروفها فان المنهج المقارن يفرض نفسه على مثل هذا البحث أيضا .

ولا تخفى دراسات هذا الموضوع فى السنوات الأخيرة نهجها « الذرائعى » تارة برؤية وظيفية للظاهرة ، أو درسها فى أطار التطور الاقتصادى السياسى للواقع العربى والافريقى على السواء . وليست مساحة هذه الورقة بالتى تسمح بتناول كل ذلك ولكننا يمكننا أن نشير هنا الى بعض أثار استعمال هذه المناهج المتنوعة على موضوعنا لنجعل وقائع الدراسة نفسها بعد ذلك تعبر عن المنهج الذى سوف نستقر عليه .

١ — اطار المنهج الديموجرافى :

يشارك المنهج التاريخى المثالى فى تجريد الظاهرة من سياقها فى التاريخ الاجتماعى وجدليته وذلك اما بالاعتماد على المنطق الاحصائى بلا أساس والاغراق فى الاحصاءات السكانية التى تدور حول حركة الهجرة ، محليا أو اقليميا أو دوليا ، وندفع دراسات الهجرة بدورها الى التركيز على المجتمع الطارد أو المستقبل لدراسة أثارها البشرية او الحضرية من هنا يتخذ المنهج الديموجرافى الطابع الوظيفى بالضرورة لدراسة « الدور » الذى تقوم به الظاهرة فى مرحلة معينة وفى نسق اجتماعى معين معزولا عن السياق الاجتماعى التاريخى لأى من المجتمعين وفى معظم دراسات « الهجرة » يتخذ البحث منهجا كوزموبوليتانيا يدرس حركة الهجرة على النطاق العالمى بحيث تحتل الهجرة العربية لافريقيا مثلا أقل مساحة بجوار الهجرة الى الامريكتين او استراليا ، وحين تتصل الدراسة بالشرق الأوسط فانها تركز على هجرة اليهود لامريكا وفلسطين ، حتى كانت الدراسات الحديثة عن الهجرة والتى ركزت على « هجرة العقول » من العالم الثالث لاوربا أو هجرة العمال على مستوى اقليمى أو داخلى . لذلك فان استعراض أحد الباحثين لمائتى بحث عربى عن السكان والهجرة لا يكشف أى بحث رئيسى عن الهجرة المتبادلة بين الوطن العربى وافريقيا ، حيث ترد فى صفحات قليلة جدا فى هذا البحث أو ذاك وفى الاطار الاحصائى لحركة الهجرة فى العالم(٦) .

٢ — اطار المنهج المقارن :

لا شك انه اثرى بقدر ملحوظ مختلف علوم الاجتماع والاقتصاد السياسى والتى تتعلق بموضوعنا هنا . ولكننا لا نستطيع — رغم ذلك — أن نأخذه على اطلاقه ومن منطلقات نظرية أساسية خاصة بموضوعنا هنا ويتطبق ذلك على المستويات المختلفة لمعالجة هذا الموضوع . فثمة مستوى المقارنة بين اطار وجود الجاليات العربية فى افريقيا شرقا أو غربا وبين اطار الهجرة العربية للامريكتين ، اذ يتدخل البعد التاريخى ليعطى ابعادا فى دراسة الجاليات العربية بأفريقيا تختلف عن البعد السوسيولوجى أو العرقى فى دراسة الجاليات بالامريكتين .

---

(٦) محمد الجوهرى وعبد الله الخريجى ، مقدمة فى علم السكان ، جـ ٢ ، الهجرة ، دار الشروق — جدة ١٩٨٠ — المراجع .

وثمة مستوى المقارنة بين وضع الجاليات العربية فى أفريقيا والجاليات الاسيوية سواء من ناحية البعد الحضارى وتأثيره فى الاندماج والتثاقف من عدمه أو من ناحية سياسات دول الوطن الام ونظرتها لهذه الهجـــرات وتعاملها معها (اليمنيون والسودانيون مثلا يعتبرون مواطنين فى نيجيريا وعدد آخر من الدول) بينما لا تحظى أية جالية أسيوية بهذا الوضع فى أفريقيـــا .

وثمة مستوى ثالث للمقارنة بين الجاليات العربية أو الاسيوية وبين الجماعات الاوروبية المستوطنة فى أفريقيا (الجنوب الافريقى) أو التى استوطنت لبعض الوقت وهاجرت (فى الجزائر والمستعمرات البرتغالية) وهو اطار استعمارى يتعلق بالظاهرة الكولونيالية والامبريالية ، لا تتفق مع طبيعة شروط التكافؤ فى العلاقة بين العرب والأفارقة تاريخيا أو فى الوقت الحالى ودور الرأسمالية العالمية فى ادارة هذه العلاقات .

٣ ــ اطار المنهج التاريخى الاجتماعى :

اغرقت المدرسة التاريخية العربية فى نزوعها المثالى ، وهى التى تعتبر مسئولة عن كثير من الخلط فى تناول هذه القضية . فعند هذه المدرسة ، تنبعث « روح الأمة » بشكل تلقائى لتحقق « أهدافها السامية » فى حقبـــة معينة ، وهكذا ازدهرت العلاقات العربية الافريقية لحظة انبعـــاث الأمة العربية مبشرة بالاسلام فيما بين القرن الثامن والرابع عشر حيث استقبلت بروح الأخوة على الجانب الافريقى وهى ذات انجاز مثالى دائما ، يحتاج لابراز التأثير الايجابى واتخاذ الموقف الدفاعى عن « السلبيات » مثـــل « الرق » أو التجارة .... الـــخ أما مرحلة تدهور هذه العلاقات فهى بسبب « الروح الصليبية » الاوربية أو سيادة روح الهزيمة عند الامة العربيـــة والشعوب الافريقية ، حتى اذا كانت مرحلة التحرر الوطنى « فانها مرحلة استعادة المجد الغابر » للعلاقات بمحورها العروبة والاسلام ، أو « دور » المركز العربى فى تحرير التخوم الافريقية سواء بالاسلام العربى عند البعض أو الدولة الوطنية القومية عند البعض الآخر « ثورة يوليو ١٩٥٢ » .

والجاليات العربية هنا اما بقايا عهد الاتصال الزاهر أو نزوح الى

أرض ليست غريبة فى فترة التدهور يتحملون فيها ظروفه حتى يتجـــدد « دورهم » فترة التحرر أو فترة ازدهار التعاون العربى الافريقى .

الا انه من منظور تاريخى جدلى مختلف تتخـــذ التطورات العربيـــة والافريقية طابعا آخر فديناميات العلاقة بينهما تخضع لطبيعة انماط الانتاج السائدة والعلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية على الجانبين تلك التى أدت الى أنماط من الهجرة الشعبية المتبادلة منذ وقت سابق على الانتشار العربى بالاسلام ، ثم أدى التطـــور المتكافىء على الجانبين الى علاقات متكافئة بدورها وقد تكون غير متكافئة أحيانا وفى هذا الاطار نبحث ظاهرة الرق فى المجتمع الافريقى والعربى على السواء ، كما نبحث آثار الهجرة والانتقال على المستوى الشعبى من الجانبين .. وفى مرحلة تالية من التطورات الاقتصادية السياسية على المستوى العالمى ، يبرز دور الرأسمالية الامبريالية واستيعابها للمنطقتين العربية والافريقية وما يسمى بالتدهور فهو انقطاع مفروض عليهما ولتصبح مرحلة التحرر الوطنى محاولة خروج المنطقتين من اطار التبعية الذى فرض عليهما أيضا ..

والجاليات هنا احدى عناصر التطور الاقتصادى السياسى لهـــذه المجتمعات وجزء من مكوناتها الطبقية . الأفارقة فى العالم العربى جزء من بقايا المرحلة شبه الاقطاعية الكامنة ، فى الواقع العربى والجاليات العربية هى جزء من مرحلة السيطرة الرأسمالية المشبوهة على الجانبين يبقى على وضع هذه الجاليات حتى يتم تحرير المنطقتين من علاقات التبعية المشتركة مع المركز الرأسمالى الأوربى .

الدراسة الميدانية :

كان أسلوب الدراسة الميدانية لهذا الموضوع أحد وسائل البحث الهـــامة رغم ضيق المدة التى استغرقها تحقيقه الا أن الباحث استفاد من زيارة كل من السنغال ونيجيريا بشكل كشف عن العناصر الضرورية للدراسة الى جانب توفير بعض المعلومات والمقارنات الضرورية .

لقد شملت الزيارة مقابلات مفصـــلة لعدد من شخصيات الجاليـــة ومؤسساتها بل وفقرائها وعدد من الشخصيات الافريقية المسئولة فى مواقع

مختلفة حكومية وحزبية كما أدت لجمع مادة احصائية وملاحظات مباشرة كانت ذات فائدة كبيرة للبحث وتعتبر هذه المادة الى جانب القراءات المسجلة اساسا طيبا لخطة بحث شاملة جديرة ان تتم من حول هذا الموضوع الهام .

التقسم الثـــانى

الدراسات السابقة فى الموضوع :

تعكس طبيعة الدراسات السابقة وتحديد هويتها الاختلاف كذلك حول طبيعة النظر للموضوع اما باعتبار المغتربين العرب الحاليين فى غربى افريقيا استمرارا لحضور سابق ، ومن ثم ضرورة اللجوء الى الدراسات التاريخية التقليدية عن العلاقات العربية الافريقية ، أو النظر اليهم ضمن عمليـــة منفصلة «لتهجيرهم» الى هذه المنطقة ومن ثم يكتفى بالدراسات السوسيولوجية الحديثة وتحديد طبيعتها لدى العرب والأفارقة والأوربيين .

وقد رأينا أن المناهج التى تتناول هذه القضية تفرض نفسها على تحديد طبيعة الدراسات عنها سواء كان المنهج التاريخى المادى أو المثالى من جهة أو المنهج الديموجرافى والمقارن من جهة أخرى . ومع ذلك فلابد من الاشارة الى أن الفكر السياسى العربى قد عرف فى فترات مبكرة دراسة الجاليـات والأقليات منذ درست أوضاع هذه الجماعات فى المجتمع الاسلامى العربى ، ثم عرف الفكر الحديث دراسة الجاليات حيث ارتبطت بمشكلات نشوء المجتمع الأوربى فى العالم الجديد من جهة ونمو الظاهرة الاستعمارية فى اســيا وأفريقيا من جهة أخرى . لكن تلك الدراسات التى شملت اليهود والزنوج فى أمريكا الشمالية لم تدرس الجاليات العربية أو المغتربين العرب هناك كما أن دراسة الأقليات فى افريقيا ركزت أول أمرها على دراسة الجاليات الأوربية المستوطنة فى القارة لبحث مشكلات الادارة أو تأثيرهم الثقـــافى والحضارى على الأفارقة .

حتى كانت انتفاضة التحرر الوطنى فيما بين الحربين وفى أعقـاب الحرب العالمية الثانية فرأينا اهتماما ملحوظا بجاليات العالم الثالث سواء من قبل الاستعماريين القدامى أو من قبل المغتربين وابنائهم فى الخارج خاصة الاسيويين (الهنود) والعرب .

أبدت الدراسة الشاملة « للورد هيلى » ١٩٥٧ « المسح الافريقى » اهتماما ملحوظا بوضع الجاليات الأوروبية وغير الأوروبية فى القـــارة الافريقية ومن جهة اخرى يشير باحث هندى الى أن اكثر من ٢٠ دراســة شاملة على الأقل صدرت عن الهنود فى أفريقيا بين ١٩٧٣/٤٣(٧) . أمـا العرب فقد تركز اهتمامهم على الجاليات العربية فى العالم الجديد فى حدود الاهتمامات الأدبية (أدب المهجر) ولم يبرز هذا الاهتمام وبشكل علمى الا بعد الحرب الثانية أيضا وبروز الدور الامريكى فى قضايا الشرق الأوسط عندئذ بدأ الاهتمام بهذه الجاليات فى ظل البحث عن مقابلة (اللوبى العـربى) « باللوبى اليهودى » من جهة أو ابراز « الروح العربية الوطنية ـــ متسقة مع تصاعد حركة التحرر العربية الوطنية فى الفترة الناصرية من جهة ثانية . أو رغبة عند البعض فى اظهار تميز اللبنانيين الفينيقيين والمسيحيين خاصة فى مواجهة العروبة الاسلامية التى تصوروا أنها تهدد خصوصية لبنـــان وهو مما دفع بالبعض الآخر لدراسات متخصصة عن العرب المسلمين فى أمريكا .

واذا ما أخذنا بمنهج الاتصال التاريخى لعلاقات العرب بأفريقيا فان ذلك لابد أن يرجع بنا الى أدب الرحلات العربية أو ما يمكن تسميته « بالاثنوجرافيا العربية » وهو ما استفاد منه الأوربيون كثيرا فى معرفتهم بالواقع الافريقى لخدمة المصالح الراسمالية الاستعمارية نفسها . وهنا نذكر أعمـال البدرى والسعدى واليعقوبى وابن حوقل وابن بطوطة والمقريزى وابن خلـدون والوزان وعمر التونسى وغيرهم الكثير . وقد ورد عند هؤلاء جميعا ، فضلا عن ميلهم للتأريخ وصفا للواقع الافريقى وطبيعة حضور العرب فيه . ومما يلفت النظر فى متابعة الكتابات العربية الحديثة عن تاريخ العلاقات العربية الافريقية الميل الملحوظ لابراز البعد التاريخى أو الثقافى (الاسلامى) دون الاجتماعى فى هذا الواقع ، ومن ثم أدى ذلك الى تجاهل ملحوظ للاشـارة الى طبيعة الجاليات العربية فى البلدان الافريقية والجاليات الافريقية فى العالم العربى علما بأن تناول الجوانب الاجتماعية فى هذه الدراسات كان يمكن أن يعالج خلالها طبيعة ومرحلة النمو المتكافىء وآثاره فى الحضـــور

---

(7) S. Dutt, India and the third world zed. London 1984 p. 167-180.

المتبادل على الجانبين . وقد أدى ذلك الى أن تنفرد الدراسات الأوربية تقريبا حتى وقت قريب بدراسة الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوجود العربى دون أن تخلو بالطبع من الانحياز وفى الاطار التاريخى للدراسات العربية ظلت الاشارة الى الجاليات « عابرة ولم تنشأ دراسات حديثة عن الجماعات العربية فى أفريقيا الا مؤخرا . عندئذ — أيضا — يمكن ملاحظة انها درست فى اطار هموم بعض البلدان العربية تجاه « أبنائها فى الخارج ».

ولذا درسها لبنانيون أو سوريون أو يمنيون أى من البلدان التى تشكل مصادر الهجرة الحديثة الأساسية .

أما الجانب الافريقى فقد شغل بدراسة الاستعمار والسياسات الاستعمارية أو الاستعمار الاستيطانى الأوربى ثم الاستعمار الحديث وآلياته ، ويلاحظ أن الجاليات العربية لم تشغل الباحث الافريقى حتى الآن، رغم توفر بعض الكتابات البارزة عن اطار التعاون العربى الافريقى ، أبعاده الاقتصادية السياسية أو مشكلاته التاريخية .

فى المجالة التالية — وفى حدود هذه الورقة — يمكننا أن نشير بتركيز الى الدراسات الحديثة عن الجاليات العربية — السورية واللبنانية — فى غرب افريقيا ، اتفاقا مع روح هذا البحث من ناحية ولاتفاقه مع الدلالات المشار اليها سابقا من ناحية اخرى .

على الجانب الأوروبى :

امتد الاهتمام بدراسة الجاليات السورية واللبنانية منذ فترة بين الحربين فترة التوسع فى الهجرة حتى منتصف السبعينيات — فترة الانكماش . حيث مضت على النحو التالى :

(أ) دراسات مسئولى الادارة الاستعمارية وأبرزها دراسة ديسبورد Desbordes عن الهجرة السورية اللبنانية فى أفريقيا الغربية الفرنسية عام ١٩٣٨ برزت فيها مشاكل هذه الادارة نتيجة منافسة الجاليات العربية مع الاوروبيين(٨) .

---

(8) I. G. Desbordes :
L'Immigration Libano-Syrienne en Afrique occidentale francaise, Universite de poitier 1938.

(ب) فيما بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تغيرات الخريطة الاجتماعية الاقتصادية لافريقيا تهم الدول الاوروبية التى توشك على تسليم الادارة للافريقيين . وهنا تأتى دراسة بوير عن التجارة فى غرب افريقيا (١٩٥٣) كنموذج للاهتمام بوضع الجاليات السورية اللبنانية فى السوق الافريقى(٩) .

(جـ) مع بداية توسع الاهتمامات الأوربية بافريقيا المستقلة والصراعات الدولية والاجتماعية فيها تنوعت الدراسات الاوروبية أيضا عن الجاليات العربية فصدرت دراسات جورج جاى (الفرنسى) ١٩٥٧ ووايدر (الامريكى) ١٩٦١ وفان ديرلان (الهولندى) ١٩٧٥ وربتا كروز اوبرين (البريطانية) ١٩٧٢/١٩٧٥/١٩٧٩(١٠) .

على الجانب العربى :

لا يمكننا هنا الزعم أن ببليوجرافيا كاملة أو محققة قد تمت فى هذا الصدد لكن بعض الجهد الذى تم والموثوق فى جديته قد يساعد على استخلاص بعض الدلالات هنا .

(أ) بدأ الاهتمام العربى من جانب الكتاب اللبنانيين بالأساس لظروف قطرية كما أشرنا فى نفس فترة اهتمام الاداريين الاستعماريين (فيما بين الحربين) ونتيجة تصاعد مشكلات المنافسة مع الاوربيين المستوطنين

---

(9) P. Bauer : West African Trade London 1953.

(10) R. C. O'Brien :

a) White Siciety in Black Africa, London 1972.

b) The Lebanese entrepreneurs in the Senegal in «Cahiers de L'Etudes Africaines» vol. 1975.

c) Foreign Ascendance in the Economy and state the French and Lebanese in «The political Economy of underdevelopment, Dependence in senegal editor: R. C. O Brien.

— G. Gayet, Les Libanais et Les Suriens dans L'ouest African (Brussels 1957).

— B. Winder, the Lebanese in West Africa in Comparative Studies in Societies and History vol 4. 1961-62. p. 297-333.

— Laan, H. L. van der the Lebanese traders in Sierra Leone the Hagne Mouton 1975.

هناك ، ولذا كانت الكتابات بالاساس تسجيلا لرحلا تالكتاب لمنطقة غرب افريقيا — وابرز امثلتها كتابات عبد الله حشيمة (١٩٣١) وكامل مـروة (١٩٣٨) ، وحتى كتابات أحمد حسن مطر (١٩٥٠) وادموند سعدى (بيروت ١٩٥٢)(١١) .

(ب) اثارت مرحلة الاستقلال قلق بعض الشباب من ابناء الجاليـات اللبنانيين أو القريبين من مشكلاتهم فى الوطن الأم وذلك بسبب موجة البحث عن « ضحية » فيما بعد الاستعمار الأوروبى فجاءت كتابات دفاعية فى الغالب لكنها ايضا اكثر الكتابات علمية ويذكر فى مقدمتها هنا دراسات الدكتوراه التى قدمها « مروان حنا لجامعة » اكسفورد ١٩٥٩ وايلى صفا لجامعـة سانت اوغسطين ببيروت ١٩٦٠(١٢) .

(جـ) لم تبرز خارج هذا الاطار اشارات هامة للهجرة السـورية اللبنانية لغرب أفريقيا ضمن البحوث العربية فى الديموجرافيا أو الجغرافيا البشرية أو حتى موضوع الهجرة المباشر وخاصة فى مصر حيث اقتصر على اشارات احصائية فى بضع صفحات هنا أو هنالك . وكان ذلك فى اطـار عدم اتساق واضح بين علاقات مصر الناصرية المتطورة بافريقيا وتكوين الثقافة السياسية فى مصر تجاه العالم الثالث(١٣) .

---

(١١) عبد الله حشيمة : فى بلاد الزنج — بيروت ١٩٣١ .
كامل مروه : نحن فى افريقيا ، بيروت ١٩٣٨ .
احمد حسن مطر :
A. H. Mattar, Social and Commercial Guide of the Lebanese and Syrians in West Africa Brooklyn 1950.
ادموند خليل سعدى :
E. K. Saade', Le Liban dans Le Monde Beurut 1952.
(12) Marwan Hanna, Lebanese Emigrants in West Africa (unpublished ph. D. thesis oxf. 1959.
— Elie Safa, L'Emigration Libanase, Beirut 1960.

(١٣) انظر معظم دراسات الجغرافيا البشرية عن السكان ، وان كان يعتبر من اهمها :
ا — د. محمد السيد غلاب ود. محمد صبحى عبد الحكيم : السـكان ديموغرافيا وجغرافيا ، مكتبة الانجلو — القاهرة ١٩٦٧ .
=

(د) لا يمكن رصد دراسة سمير أمين عن « عالم رجال الأعمال السنغاليين » (١٩٦٩) ضمن الاهتمامات العربية الحديثة بهذا الموضوع — وهى عمل جاد بالفعل — سواء لتركيزها على السنغاليين من جهة أو لصدورها فى أطار الثقافة الأوربية من جهة أخرى . ولذا لا يقابلها الا صدور موسوعة حسن حدة (السورى) عن تاريخ المغتربين العرب فى العالم (١٩٧٥) وهى تجميع موسوعى أكثر منها دراسة علمية للموضوع(١٤) .

على الجانب الأفريقى :

(أ) تتشابه الدراسات الافريقية الى حد ما مع الدراسات العربية فى اهتماماتها التاريخية الثقافية بموضوع العلاقات العربية الافريقية منذ أسسها شيخ انتا ديوب عن زنوجية مصر لا عروبتها فى دراساته المشهورة وحتى دراسة بوبو هاما عن « الوحدة الافريقية » مع اشارات لوجود الفنيقيين والسوريين واليهود المبكر فى الممالك الافريقية القديمة(١٥) وفيما بين ذلك لابد من التنبيه لاهتمام بعض الدارسين الافريقيين بمقولة تنسيب بعض القبائل الافريقية الى اصول عربية وخصوصا من مناطق الاتصال الوثيق (شمال نيجيريا — منطقة الساحل) منذ أواخر القرن ١٩(١٦) .

(ب) ولم يمنع ذلك من وجود اهتمام مبكر بوضع السوريين واللبنانيين بوجه خاص وكمهاجرين محدثين منذ وقت مبكر فى الدراسات الافريقية

=

٢ — د. محمد عبد الرحمن الشرنوبى ، جغرافية السكان ، مكتبة الانجلو القاهرة — بدون تاريخ .

٣ — محمد الجوهرى — عبد الله الخريجى : مقدمة فى علم السكان ، ج ٢ الهجرة — دار الشروق ١٩٨٠ .

(14) Samir Amin, Le Monde des Affairs Sengalais Paris 1970.

حسن حدة : تاريخ المغتربين العرب فى العالم ج ١ — ٢ ، دار دمشق ١٩٧٤ .

(١٥) بوبو هاما : بحث أسس ومكونات الوحدة الافريقية ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات — القاهرة — بدون تاريخ .

(١٦) الى جانب اشارات بوبو هاما لهذه الظاهرة بالنسبة للفولا والتكرور .. الخ . انظر : ابراهيم صالح بن يونس (نيجيرى) : تاريخ الاسلام وحياة العرب فى امبراطورية كانم وبورنو — مكتبة الحلبى — القاهرة ١٩٧٦ .

كما يبدو ذلك عند ادوارد بالايدن E. Blyden فى دراسته الشيقة عن « المسيحية والاسلام والجينس الزنجى » ١٨٨٧ وقيامه منذ وصوله للوزارة فى ليبريا بزيارة الشرق الأوسط وتعلم العربية ودعوته اللبنانيين للهجرة للمنطقة مشيدا بدورهم التنموى هناك(١٧) .

(جـ) من زاوية أخرى يمكن القول أنه لا تتوفر فى الانتاج الثقافى بغرب افريقيا فى حدود الفحص الأولى الذى قمت به أثناء زيارة جامعات السنغال ونيجيريا دراسات متخصصة عن وضع الجاليات السورية واللبنانية فى المنطقة ولكنها ترد فى اطار دراسات الاقتصاد السياسى لبعض بلدان المنطقة من قبل بعض مثقفيها وفى اطار تطور سياسات الافرقة أو التأميم أو نمو الرأسمالية المحلية تحت شعارات التوطين IndigeniZation .. الخ. ويمكن تسجيل كثير من المصادر لكننا لا نستطيع ذكر قائمة مطولة من دراسات الاقتصاد السياسى الافريقية الا من اهتم بابراز وضع الجاليات السورية اللبنانية بشكل خاص فى هذا الاطار مثل مشوت ديوب فى دراسته عن « تاريخ الطبقات الاجتماعية فى غرب افريقيا ــ حالة السنغال ومالى ١٩٧١ » أو اديبايو اويديجى عن « توطين الاقتصاد الافريقى » ١٩٨١ ، أو « كلود اكى » عن الاقتصاد السياسى لافريقيا ١٩٨١ ، أو « قورى ومبدار » عن « الدولة والبرجوازية » فى ساحل العاج ١٩٨٢(١٨) .

بل واهتم البعض بطبيعة علاقات السوريين واللبنانيين مع الشرائح الاجتماعية الافريقية والأوروبية مثل عثمان ديوب فى « ورثة الاستقلال »

---

(17) E. Blyden, Christianity, Islam and Negrorace, Whittingham & Co. London 1887.

(18) M. Diop, Histoire des Classes Sociales dans L'Afrique de L'onest tom-I Le Mali-z-Le Senegal L'Hormattan paris - ed2-1985.

— A. Adedeji, (ed) Indigenization of African Econimies Huchison, co, London 1981.

— C. Ake, A political Economy of africa Long man, London, 1981.

Y. Faure - J. Madard, Etat et Bourgeoisie En Cote D'ivoire. Karthala-Paris 1982.

١٩٨٢ أو أ. ديارا عن علاقات المجموعات العرقية فى السنغال ضمن المشروع الدراسى لليونسكو عن الموضوع فى أكثر من دولة افريقية(١٩) .

ثالثا ــ الجاليات السورية اللبنانية فى غربى افريقيا :

١ ــ من الهجرة المتبادلة الى « الاغتراب » فى غربى افريقيا :

لم تهتم دراسات الهجرة الشعبية كثيرا بالابعاد التاريخية الاجتماعية لها الا فى حدود ما يشمل الهجرة الى الامريكتين فى العصر الحديث ولذا بقيت الهجرة المتبادلة فى المنطقتين العربية والافريقية دون دراسات معمقة تتيح تفسيرات أخرى خلاف الرؤية العربية المثالية للتاريخ أو الرؤية الافريقية المنحازة أحيانا كثيرة للتفسير الأوروبى الحديث للعلاقات العربية الافريقية لذا تجرى التفسيرات الحالية دون اعتبار « للمتصل التاريخى » بين المنطقتين وظروف الانقطاع التاريخى بينهما أيضا . وفى ظل غياب تفسير تاريخى جدلى لهذه العلاقات ، ظل المنهج العربى يتابع فترات « الفتح » «والازدهار« والتأثير الحضارى العربى الاسلامى فقط(٢٠) الى أن أصبح الحديث عن المهجر بعد انقطاع هذه العلاقات ، كما ظل الأفارقة يتحدثون عن الرقيق أو الافارقة فى « الدياسبورا » العربية . وقد تكون ثمة مظاهر أساسية لكل ذلك الا أن وضعها أيضا فى سياق التطور الجدلى التاريخى قد يغير كثيرا من الاستنتاجات والمواقف .

ودون الدخول فى تفاصيل ليس هنا مكانها فان القراءة التحليلية لتاريخ الهجرة الشعبية بين المنطقتين وابعادها الاجتماعية الاقتصادية قد تركز على

---

(19) O. B. Diap, Les Heritiers d'une Independence N. E. A. Dakar 1982.

— F. A. Diara, Ethnic group relations in Senegal in «Two studies in /thinic group relations in Africa» unesco 1974.

(٢٠) لسنا بحاجة لذكر العديد من الكتب والدراسات العربية عن « انتشار العروبة والاسلام فى افريقيا » أو حضارة العرب والاسلام فى افريقيا ، أو المسلمون فى افريقيا من وجهة نظر عربية بحثة الى غير ذلك من العناوين القريبة وان كان لا ينكر التقدم الذى حدث فى هذا المفهوم مؤخرا بحلول عناوين مثل « العلاقات العربية الافريقية » وان بقيت فى اطار التاريخ أو « العرب وافريقيا » فى اطار معالجة مشكلات العلاقات بين المنطقتين .

علاقات التفاعل المبكر بينهما وليست علاقات السيطرة وذلك اذا ما تعاملنا مع ظواهر التطور المتكافىء للمنطقتين على نحو ما نجد الكثير من ظواهرها فى المراحل التاريخية المختلفة والسابقة على الاستعمار الأوربى لهما . اننا كثيرا ما نتجاهل أبعاد تلك العلاقات فى مناطق البحر الأحمر (اليمن — اثيوبيا) أو عبر البحر الأبيض (الفنيقيين وشمال افريقيا) أو عبر المحيط الهندى (مدغشقر والجزر — جنوب الجزيرة العربية) أو عبر الصحراء (الفراعنة — الزنوج) ولسنا بحاجة لأن نذكر هنا ممالك الامهر أو الاشانتى وقرطاج وغانا فى اطار هذه العلاقات نفسها ؟ والذى يرجع الى العصر التاريخى نفسه سوف يجد مملكة غانا مزدهرة من القرن الثالث الميلادى حيث لم تكن قد قامت المملكة العربية الاسلامية بعد وفى « غانا » اندمج الفينيقيون وغيرهم من البيض (العرب) ليشكلوا قبائل التكرور والسير اكولى على نحو ما ذكر بوبوها ما وغيره .

وثمة كثير من الظواهر الاجتماعية التى نشأت نتيجة هذه العلاقات للدلالة على قوة التماذج الثقافى الناتج عنها ومثال ذلك فى تركيب لغات واسعة الانتشار مثل السواحيلية والهوسا وغيرها وما تعكسه من علاقات معروفة مع اللغة العربية — وبنفس القدر عرفت اللغة العربية الشعراء السود الذين اخصبوا انتاجها فى هذا الميدان مما لا يمكن ان يصدر الا عن عملية اندماج واسعة لآلاف الأفارقة الذين جاءوا للتجارة ثم الحج والتعليم(٢١) .

ان العلاقات العربية الافريقية لم تؤد الى ما أحدثته الثقافة الأوروبية مثلا عندما وصلت غازية الى افريقيا بقوة الانتاج الرأسمالى والقهر

---

(٢١) انظر : عبد الجليل التميمى : الروابط الثقافية المتبادلة بين تونس وليبيا ووسط وغرب افريقيا خلال العصور الحديثة . من منشورات الجمعية التاريخية المغربية — تونس ١٩٨١ .

— عبده بدوى : السود والحضارة العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ .

— Umar AL Naquar, The Pilgrimage Tradition in West Africa Khartoum unw. Press 1972.

— A. Ajaye (ed) Athousand years of West African History, Ibadan 1979.

الاستعمارى ، ولم تظل العربية بذلك مغتربة مثلما ظلت الفرنسية والانجليزية ومختلف اللغات الأوربية فى مستعمراتها . ومساهمة الثقافة الافريقية فى الثقافة العربية بانتاج العلماء ومخطوطات الفقه والتاريخ مما تذخر به خزائن « كانو » و« تمبكتو » و« لامو » وزنجبار وغيرها من مراكز الثقافة الافريقية العربية .

ومن الناحية السياسية فان علاقة العرب بافريقيا أو الحضور العربى فى أفريقيا لم يؤد الى سقوط السلطة السياسية التقليدية فى المجتمعات الافريقية كما حدث مباشرة مع الاستعمار الأوربى وذلك نتيجة التنامى المتكافىء للطبقة التجارية الحاكمة فى المنطقتين وعلى العكس فان المجموعات الافريقية فى الوطن العربى ادت الى تولى الكثيرين حكم أقطار عربية بل واحدثوا أهم ظاهرة سياسية وهى فعل الثورة نفسه فيما عرف بثورة الزنج فى الوطن العربى كأحد أشكال التحرر الشعبى الرئيسية التى عرفتها المنطقة العربية .

معنى ذلك أن فترة الاتصال العربية الافريقية فى مراحلها التاريخية كان يمكن أن تؤدى الى تطورات مختلفة لو مضت فى مسيرتها التاريخية هذه لكن المرحلة الاستعمارية التى أحدثت فترة الانقطاع الأساسية فى هذه العلاقات مصحوبة بحضور السوريين واللبنانيين فى الاطار الاستعمارى الحديث هى التى جعلت اشكال الحضور فى أعقابها — فترة الاستقلال وكأنها بداية جديدة ومن هنا تحدث التعقيدات فى تصور وضع الأقليات أو الجاليات العربية بما يحتاج لقراءة منهجية جديدة للاحداث خاصة وأن الاتصال الذى حدث فيما بعد الحرب العالمية الثانية حدث فى اطار التحرر الوطنى ولعبت فيه ظواهر الاتصال الوطنية بدورها دورا ايجابيا لا يمكن أن ينعكس بالسلب على كثير من ظواهر الاتصال والحضور القديم .

فى هذا الاطار يمكن فهم كيف عزلت مرحلة الانقطاع دورة الثقافة العربية الافريقية الحيوى لتبقى فى الاطار الدينى فقط ببعده السلفى والصوفى الذى عاش فى هذه المنطقة.

وفى هذا الاطار أيضا يمكن النظر الى مسألة الاجاليات لا باعتبارها بالضرورة ايجابية من ايجابيات التاريخ ولكن قد تحسب على سلبيات المرحلة

الاستعمارية كما نميل لتفسيرها وهى مثل الرق الذى ربطناه بنمط الانتاج شبه الاقطاعى فى المنطقتين تفسر فى اطارها الاجتماعى الاقتصادى وليس بمجرد سلبية أو ايجابية العلاقات بين المنطقتين .

القسم الثالث

المغتربون فى افريقيا .. لماذا من سوريا الكبرى ولماذا فى غرب افريقيا

مقدمة :

قد لا يتفق القول باغتراب العرب فى افريقيا فى هذا المدخل مع ما سبق شرحه طويلا عن عوامل التوحد والتكامل بين العرب والأفارقة على مر قرون طويلة قبل الاسلام وبعده ، ولكننا ربطنا هذا التوحد والاندماج طوال تلك الفترة بالتطور المتكافىء وآثاره الاجتماعية والثقافية الى جانب أبعاده الاقتصادية .

وكان يلزم أن تستمر هذه العوامل لتستمر عملية الاندماج بين العرب والأفارقة لو استمر تطورهما الذاتى المستقل لتخلق نوعا من « العالمية العربية الافريقية » فى عصر التحرر الوطنى والتغيرات الاجتماعية الكبرى .

الا اننا راينا أن ذلك لم يكن هو المسار الطبيعى الذى مضى فيه تاريخ المنطقتين ، حيث تطور الأمر على الجانب الشمالى للبحر المتوسط لصالح النظام الراسمالى الذى تبعه نشوء وتطور السوق العالمى والظاهرة الاستعمارية العالمية بدورها ، لتنقل المنطقتين العربية والافريقية من مرحلة التطور المتكافىء المستقل الى مراحل متدرجة للتبعية لهذا السوق العالمى الجديد وما فرضه من أنماط التعامل والتبادل والحياة الاجتماعية والثقافية ، على السواء .. ولقد راينا كيف أصبحت المدن الساحلية الأولى فى غرب افريقيا — مثلا — منطقة تلاقى العرب والأفارقة معا سعيا وراء تنظيم التبادل التجارى مع السوق الأوربية كما حدث فى سان لويس (السنغال) والكاب فير وغيرها .

وكان السعى الأوربى الى الذهب الافريقى عن طريق عرب الشمال الافريقى ممن قادتهم الممالك المغربية لعدة قرون بين السابع والتاسع عشر ،

وهو امر ابقى على قدر من العلاقات العربية الافريقية لبعض الوقت ولو ضمن اطار « خارجى » لكن حاجة السوق الأوروبى فى أعقاب ذلك الى تجارة الرقيق للعمل فى المزرعة الأوروبية الجديدة بالامريكتين ، وتنوع عناصر التجارة الدولية الجديدة باقترانها بالصناعة الاوربية أيضا جعل دور العرب ينكمش فى العلاقات الأوربية الافريقية ، ثم كان الصراع على تقسيم العالم العربى أيضا فى ظل الحكم العثمانى واستعماله مزارع واسواق بدوره مما جعل عملية التقسيم والسيطرة والتحكم الاقتصادى تصبح هى الآلية الأساسية للتعامل داخل المنطقتين وخارجهما .

وبانتقال طرق النقل من داخل القارة الى سواحلها وسيادة الأساطيل الأوربية على البحار والمحيطات تحمل التجارة الأوربية ، انقطع الاتصال المادى والاجتماعى بين العرب والأفارقة ، رغم وجود بعض عناصر الاتصال الثقافى عن طريق الاسلام الا انه بدون اساس مادى كاف لم تكن لوفود الحج أو قراءة المخطوطات الدينية أن تقوم بالدور التاريخى الذى كانت تنجزه عناصر التطور السابق .

شهد القرن الثامن عشر الانقطاع الكامل تقريبا بسبب عوامل ذاتية حدثت داخل التطور العربى نفسه (انقسام المملكة المغربية على العثمانية وتقسيم المملكتين) وعوامل خارجية هى السياسة الأوربية والاطار الجديد للرأسمالية الغربية نفسها وحاجاتها الجديدة من المنطقتين .

وفى وسط فترة الانقطاع هذه ظهرت حاجة أوروبا « لجماعات بشرية » متنوعة فى مستعمراتها الجديدة ولاغراض جديدة ، وذلك مع ظهور الحاجة الى تطوير انتاجية هذه المستعمرات بأساليب جديدة ، فكان ثمة حاجة لتطوير الزراعات وخلق أسواق فى مستعمرات افريقيا ومن ثم ألغى الرق بل ورفعت الدعوات لعودة الرقيق الى « بلادهم » فى أفريقيا خاصة فيما عرف « بالصهيونية السوداء » أى العودة للوطن للام وسميت تلك العملية « بتحرير الرقيق » كنزعة انسانية قادتها بريطانيا ثم بعض الدول الأوربية من ورائها ، ومع « الغاء الرق » على هذا النطاق الواسع كان ثمة حاجة لأيدى عاملة جديدة تدير اقتصاديات من نوع جديد فى الامريكتين وافريقيا فشجعت الهجرة العربية الى الامريكتين وافريقيا ، على السواء فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وهى فترة « تحرير الرقيق » نفسها . وفى

هذا الاطار تم تشجيع رحيل الآلاف من السوريين الى الامريكتين ، واتجهوا بالبعض الى غرب افريقيا ، كما جاءوا فى مرحلة اخرى بالاسيويين (الهنود) الى شرق افريقيا لأغراض مماثلة .

ويكاد المرء من خلال قراءة الظروف التى هاجر فيها عرب المشرق الى الامريكتين وأفريقيا أن يصفها « بالموجة الثانية للرق الجماعى » أو « الرق العربى فى الغرب » وهى لا تكاد تختلف عن موجة ثالثة شهدناها فى النصف الثانى من القرن العشرين اذا تأملنا ظروف عمل العرب ولأفارقة وغيرهم فى بلدان الغرب الرأسمالية فيما يسمى بالعمالة أو هجرة العقول :

فاذا ما تناولنا وصول المغتربين العرب الى غرب افريقيا مقترنا بهذه الانماط الجديدة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية فاننا لا يمكن أن نتصور الا أن يعيشوا غرباء على أرض عرفها أجدادهم كأرض توحدوا وتزاوجوا عليها من قبل . ولم يكن « الاغتراب » مصير العرب وحدهم على نطاق بلدان العالم الثالث فى ذلك الوقت ، بل كان اغتراب الأفارقة أيضا على أرضهم نتيجة معايشة انماط انتاج جديدة لم يختاروها مثل العمل فى المحاصيل النقدية الواسعة أو انتاج المواد الخام لصناعات لا تخصهم . وقد يكون نمط التجارة الذى أجاده العرب قد اعفاهم من اشكال الرق التقليدية ووصل بهم تدريجيا لاوضاع افضل بالتأكيد ولكن الظروف النفسية التى وصف بها وجودهم لعدة عقود وصعوبة أن يصيروا شركاء للاوروبيين أو الافريقيين على السواء بسبب سيادة النمط الأوروبى قد يساعد على فهم الاستغلال الجماعى لهم لفترات طويلة وبقائهم غرباء فى المناطق التى يعيشون فيها بما يشبه وضع الرقيق الأفارقة الذين استمروا فى المجتمع الامريكى ثم أصبح بعضهم ضمن برجوازية ذلك المجتمع مؤخرا .

وبعد هذه المقدمة فانه لابد من بعض التفاصيل لايضاح أبعادها من خلال معرفة :

اولا : الهجرة من سوريا الكبرى .. لمـــاذا ؟

ثانيا : الهجرة الى غرب افريقيا وخاصة السنغال ونيجيريا وظروف وجود المغتربين من الاستعمار الى الاستقلال .

اولا : الهجرة من سوريا الكبرى .. لماذا ؟

لابد أن يربط الباحث هجرة « السوريين » و « اللبنانيين » من سوريا الكبرى الى غرب افريقيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين بهجرتهم ايضا او — أساسا — الى الامريكتين حيث الأعداد الكبرى هناك ، حتى يمكن تفسير الظاهرة من خلال منظور واحد .

ويقتضى الأمر أيضا عند الحديث عن اغتراب السوريين الى غرب افريقيا الا نتصور انهم العرب الوحيدون فى هذه المنطقة ، فثمة جاليات موريتانية وسودانية ويمنية بدرجات مختلفة الى جانب الجاليات الأخرى ولابد من دراسات مسحية ومقارنة واسعة تشمل جميع هؤلاء وظروف كل منهم واستخراج العام والخاص من واقعهم بالنسبة للوطن العربى والافريقى . كما تتطلب دراستهم المقارنة بوضع الجاليات الاسيوية (من هنود وباكستانيين ..) والجاليات الأوربية التى تتسيد الموقف هنا او هناك فى الدول الافريقية .

وحيث تؤثر الظروف المادية والتاريخية والاجتماعية التى كانت وراء هجرة هذه الجالية من سوريا الكبرى الى غرب افريقيا وصياغة سلوكها وتعاملاتها فى المنطقة الافريقية فى انماط ما زال بعضها يحكم وجودها حتى الآن فان معرفة هذه الظروف جديرة بأن تفتح الباب أمام فهم الكثير عن واقع الجاليات ومشكلاتها الحالية فى القارة الافريقية .

وتجدر الاشارة هنا الى اننا سنستعمل تعبير المغتربين ليشمل « السوريين واللبنانيين » بصفتهم وجنسياتهم الحالية بما يمكن أن يشمل أيضا وضع الاردنيين والفلسطينيين ازاء الاتفاق العربى العام على أن سوريا الكبرى كانت حتى أوائل القرن تشمل هذه الأقطار العربية المختلفة من جهة كما أن ثمة اجماع من الدراسات التى تعرضنا لها حول المغتربين على أن المهجر الامريكى أو الافريقى قد تعامل مع هؤلاء المغتربين لعقود طويلة باعتبار أن مصطلح « السوريين » يعنى هؤلاء جميعا وخاصة السوريين واللبنانيين الذين يشكلون جسد الجالية الرئيسى . اجمع على ذلك « فيليب حتى » (١٩٢٤) وجورج طعمة فى الستينيات وانتهاء بدراسات علمية حديثة من ابناء الجاليات فى امريكا الشمالية مثل سمير ونبيل ابراهام عن العرب فى العالم الجديد (١٩٨٣) .

التفسير الحضارى النفسى للهجرة :

قد يكون الجهد الأساسى لكتابة التاريخ القديم والحديث للمنطقة عند فيليب حتى أو فؤاد مازان أو غيرهما هو الذى يدفع بالبحث فى أسباب الهجرة التى تتبع سلوك أهل سوريا الكبرى فى الترحال وعبور البحار والالتفاف حول القارات وتنشيط حركة الملاحة والتجارة الدولية منذ وقت مبكر فى التاريخ كأحد الانجازات الحضارية لهذه المنطقة . ويفرد « فيليب حتى » أحد أكبر مؤرخى سوريا الكبرى فصلا كاملا « للنشاط البحرى والتوسع الاستعمارى » الذى عرفه هذا الشعب منذ العصور التاريخية المبكرة حتى أصبح المتوسط بحيرة فينيقية قبل أن تكون يونانية او رومانية ، بل وثبت أن الفينيقيين قد قاموا بالدوران حول افريقيا قبل البرتغاليين بألفى عام كما أنهم قد امتدوا بالرحلة الى الاطلسى قبل أن يكتب الادريسى عن عبور العرب لبحر الظلمات(٢٢) .

وهو وان كان يحاول صياغة أسباب مادية لهذه الروح المهاجرة دائما فانه يرجعها الى محاصرة الكنعانين فى اتجاه المتوسط فاكتشفوه مجالا للابحار والتجارة .

وتقترب هذ الدراسات من ذلك الاتجاه الذى يأخذ بالتفسير النفسى للهجرة كخاصية عرقية عند بعض الشعوب عازلا اياها عن ظروفها الموضوعية ولذا يرجع د. جورج طعمة تفسيره للظاهرة الحديثة « بان الهجرة مستمرة من سوريا عبر التاريخ أو أن ميل الفرد العربى السورى ومزاجه الشخصى هو السعى دائما الى ما هو أوسع من ذاته ولا يكتفى بأرضه وطنا . أو ان الهجرة والاغتراب طابع للتوسع الحضارى فى الشعب ذاته » وهى فى نفس الوقت ظاهرة قومية ... الخ(٢٣) .

ولا شك أن ظروفا طبيعية وتاريخية معينة قد أدت ببعض الشعوب الى اللجوء لظاهرة الهجرة ضمن تحديها الحضارى لهذه الظروف ، فالحصار

---

(٢٢) فيليب حتى : تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق ، دار الثقافة — بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٠٤ — ١١٦ .

(٢٣) جورج طعمة : المغتربون العرب فى امريكا الشمالية ، وزارة الثقافة والارشاد — بدون ، ص ٤٧ .

بين الجبل والمياه يجعل شعبا مثل الشعب اللبنانى ، ومثله الشعب اليمنى ، يلجأ الى البحر مخرجا كلما حلت به ظروف ضاغطة لابد من بحثها بدورها ، ولا يكفى تفسيرها بالسمات العرقية التى لا تصدق فى كل الظروف وهى لا تفسر بالقطع توقف هذا الميل العرقى عن الفاعلية فى فترات طويلة من التاريخ اذا اختفت ظروف معينة مثلما هو الحال مع الشعب اللبنانى نفسه أو الشعب العمانى الذى ابحر فى المحيط الهندى وسيطر عليه لقـــرون طويلة ثم توقف تماما فى ظروف أخرى .

الظروف التاريخية للهجرة :

يكاد تفسير الظرف التاريخى الحديث للهجرة السورية الى العـــالم الجديد أو افريقيا أن يشمل عناصر مادية كثيرة مما يرد فى تفســـيرات اقتصادية وسياسية بعد ذلك .

فالظروف التاريخية الحديثة فى ظل الحكم العثمانى والصراع الدولى من حول الرجل المريض هى التى جعلت تقسيم سوريا الكبـــرى الى خمس ولايات يأخذ منحنى مختلفا عن وضع « الولاية العربية » أو الاســـلامية العثمانية الموحدة التابعة للمركز القوى . ومع القرن التاسع عشر أصبحت سوريا الكبرى تضم : ولايات ١ — حلب . ٢ — بيروت . ٣ — الشام (سورية) . ٤ — متصرفية لبنان . ٥ — متصرفية القدس .

وهذه الظروف التاريخية هى التى جعلت القوى الكبرى تفرض تقسيما آخر أو مواز لهذه المنطقة الى مسلمين سنة — ومسلمين شيعة — ومسلمين دروز — ومسيحيين مارونيين — مسيحيين أرثوذكس وكاثوليك — يهود . وهى طوائف دينية قديمة وراسخة من ناحية لكنها تأخذ طابعها الســـياسى الخاص فى ظروف التقسيم الدولى للامبراطورية العثمانية لتحمى كل قوة منها طائفة معينة تستخدمها محليا ودوليا لخدمة مصالحها كما سنرى بالنسبة لعنصر الهجرة من والى المنطقة .

وسوف لا نعالج هنا مشكلة النفوذ السياسى من وراء تثبيت نفـــوذ المارونيين أو فتح باب الهجـــرة الوافدة من اليهود لفلســـطين وآثار ذلك التاريخية ولكننا هنا سوف نلتفت الى محاولة معالجة المشاكل الاقتصادية أو

الاجتماعية الناتجة عن هذه الصراعات بتشجيع هجرة اللبنانيين مسيحيين ومسلمين الى الخارج وفق خطط معينة .

لقد ادت هذه السياسات الى المذابح المشهورة بين المسلمين والمسيحيين عام ١٨٤٠ مرة وفى عام ١٨٦٠ مرة اخرى اعتى من الأولى . ونتج عن ذلك اعادة تقسيم المنطقة بين كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا حيث لا ينتقل مع هذه القوى الأوربية نمط التقدم الأوربى وانما لتدخل المنطقة مرحلة تخلف لم تشهدها فى أى وقت سابق ، اذ كانت منطقة معروفة بزراعة الذرة والقمح وصناعة الحرير وتصديره الى العراق وآسيا فتحولت الى مناطق فقيرة زاد من التأثير عليها ظروف افتتاح قناة السويس وتحويل طرق التجارة وغزو السوق الأوربى واليابانى لها(٢٤) .

واضيف الى ذلك تجنيد ابنائها فى الجيوش المتحاربة والضغط العثمانى فى فترة الضعف على الأقليات الدينية خوفا من استخدام الدول الغربية لولاءاتها لها ومع ذلك فقد سارعت هذه القوى الأجنبية بالعمل الثقافى الدينى الذى يضمن لهم الولاء بأكثر ما عملت على تحسين ظروف التبادل الاقتصادى الذى يضمن تحسين ظروف المعيشة .

نشأت كلية سان جورج الفرنسية والكلية الامريكية فى بيروت (جامعتان بعد ذلك) وتدفقت الارساليات المسيحية لتثبت ثقافة جديدة وتيارات فكرية وسياسية جديدة تعددت آثارها بين شعوب المنطقة بعد ذلك ومن بين هذه الآثار كان تشجيع الهجرة أمام اللبنانيين بحثا عن حل لازمتهم الاقتصادية والاجتماعية ، ورهبا من السلطة العثمانية فى نفس الوقت .

ورغم أن كثيرا من الباحثين يلاحظون أن الهجرة فى بدايتها كانت فى الأغلب مسيحية الا أن العنصر الدينى لم يكن الأساس من ورائها حيث تشير معظم المصادر الى انتشارها كرد فعل اجتماعى واقتصادى بين مناطق مختلفة ضمن مسيحيين ومسلمين على السواء .

---

(24) Al. Saliba, Emigration from Syria in: Arabs in the Newworld ed by : S. N. Abraham wayne State University USA 1983, p.30-43.

الظروف الاقتصادية ـ السياسية :

ادى الصراع السياسى الدولى من حول سوريا الكبرى الى اقتسام النفوذ بالمنطقة وتحددت مساحة منطقة لبنان فى اتفاق ١٨٦٤ بين تركيا والدول الاستعمارية حيث قصدت الأخيرة أن تبدأ بعزل المسيحيين فى جبل لبنان لصالحها تمهيدا لفرض المشروع الصهيونى لصالح اليهود فى فلسطين .

وكانت الصراعات الدينية التى نشأت من بدايات التقسيم قد اودت بحياة حوالى مائة الف من اللبنانيين مسيحيين ودروز فى جبل لبنان وحوله . وازاء تعدد القوى القائمة على التقسيم ضاقت مساحة جبل لبنان ذات الحكم الادارى الذاتى وتعددت مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت منطقة الجبل تتمتع برخاء اقتصادى ملحوظ من قبل كما كانت سوريا كذلك وازدهرت صناعة النسيج فى بيروت حتى حدث الصراع الدولى من حول سوريا والجبل وغيرها فعزل الجبل عن منطقته الزراعية فى البقاع وتدهورت الزراعة كذلك فى صيدا وطير وادت الصراعات العسكرية أحيانا الى تعبئة أبناء البلاد فى الجيوش المتصارعة بما قدره البعض بربع مليون نسمة . أما سوريا فقد عانت من هجمات البدو فى أطرافها ازاء الصعوبات الاقتصادية .

وازاء الضغط الاستعمارى ايضا اضطرت تركيا الى اتباع سياسة الباب المفتوح فضر ذلك بالزراعة وانخفض محصول القمح والذرة وتوقف انتاج القطن .

وانهارت صناعة النسيج المتقدمة فى لبنان وسوريا ، وكذلك الحرير الذى كان مصدرا أساسيا للضرائب .

وجاء افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ فأثر فى تجارة سوريا مع العراق وايران حتى أرسل الحكام الوفود لفتح أسواق فى الولايات المتحدة وفرنسا دون جدوى .

ومع الحرب العالمية الأولى والأضرار التى لحقت بالأيدى العاملة نتيجة عملهم مع القوات المتصارعة انخفضت الصناعات التى تستوعب الأيدى

العاملة فتدهور انتاج الحرير الى سدس قيمته بين ١٠ — ١٩١٤ وعانت صناعة زيت الزيتون والكحوليات والأخشاب ، وفقدت البلاد ١٥٠ الف من أبنائها فى الحرب فى تقدير الاخوة ابراهام .

وفى هذا المناخ المنهار اقتصاديا والماساوى اجتماعيا ، ومع تصارع أكثر من خمس قوى دولية على هذه المساحة الصغيرة وشعبها الذى لم يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة يمكننا تصور الأسباب الحقيقية وراء هجـــرة الآلاف من أبناء سوريا الكبرى بحثا عن الاستقرار فى العالم الجديد .

ليس مصادفة أن تردد معظم مراجع هذا البحث دور الارساليـــات التبشيرية فى دفع أبناء سوريا الكبرى الى الهجرة ليكون الشعور الدينى المسيحى مثل الشعور بالاضطهاد والفقر الشديد عند الشيعة فى الجنوب أساسا لهجرة امتدت من طليل ورحبة وطرابلس فى الشمال الى المتن فى بيروت وصبرا وطير فى الجنوب .

ومن هذا التنوع فى المناطق وطبيعة الجماعة وظروفها الاجتماعية يمكننا القول أن الهجرة من سوريا الكبرى بهذه الاعداد التى بلغت أكثر من مائة ألف الى الولايات المتحدة وحدها بين ١٨٧٨ والحرب العالمية الثانية لا يمكن تفسيرها بمجرد « حب المغامرة » أو « الميل الحضارى » التاريخى لدى عرب سوريا الكبرى للهجرة الى ظروف أكثر تعاسة بالولايات المتحدة تاهيك عن أمريكا اللاتينية أو غرب أفريقيا .

لكن المنطقى هو أن الغزو الامبريالى للمنطقة ، والتبعية المفروضـــة عليها للسوق العالمية وتنظيمات الرأســـمالية الدولية وادارتها الســـاســـية للصراع ، هى التى أدخلت شعب هذه المنطقة الى عالم الترحال . لقد خلق هذا العامل الدولى الجديد ظروفا شاقة أمام شعب سوريا الكبـــرى جعله يلجأ الى تراث قديم كان يرتبط بالنمو والازدهار وهو تراث الهجرة الفينيقى العربى القديم .

ولكن الاعتبار النفسى والحضارى أو مجرد الصراعات الدينية لم يكن من الممكن أن تدفع فيما بين ١٨٧٨ و١٩١٤ الى هجرة حوالى مائة الف مهاجر يشكلون اكثر من ربع سكان جبل لبنان فى ذلك الوقت . ولعل هذا هـــو

ما يقصد بتصدير التخلف الى بلدان العالم الثالث مع الغزوة الاستعمارية له بوسائل شتى ومنها استنزاف أبنائه كما حدث مع افريقيا من قبل عن طريق تجارة الرقيق .

واذا كان نظام الرق الافريقى من غرب افريقيا عبر الاطلنطى قد خدم الاستعمار الاوربى لاراضى العالم الجديد فى أمريكا الشمالية والجنوبية فان نظام نزوح المهاجرين من سوريا الكبرى عقب الغاء الرق الافريقى يشير الى حاجة هذه المستعمرات لقوى من نوع جديد خاصة فى المستعمرات الافريقية، قوة للاعمال التجارية وتشغيل الراسمال المالى فى تلك الفترة . ويبدو الحاح هذه الحاجة — فيما يشير اليه فيليب حتى — عن دور السماسرة فى شحن المهاجرين حتى انهم لم يكونوا يعرفون الى أين يتجهون ، هل الى امريكا او المكسيك او استراليا او افريقيا ! كما اشار جورج طعمة الى دور المبشرين فى اغراء الاهالى بالهجرة ، وعمليات السماسرة فى تهريب المهاجرين من رقابة العثمانيين على السفن المغلقة الى مرسيليا حيث يتولاهم السماسرة اليهـــود .

ان التطورات الاقتصادية الاجتماعية التى جرت فى منطقة ســـوريا الكبرى على يد الراسمالية الامبريالية الجديدة لم تكن وفق خطة استثمار تنموى فى المنطقة تجعل الهجرة اختيارا لكنها كانت صراعا على المنطقـــة الاستراتيجية سارعت بافقارها وربطها بالمناطق الأخرى وفق منطق الظاهرة الاستعمارية انعكست هنـــا فى « هجرة المغتربين » الى غرب افريقيـــا والأمريكتين .

المغتربون فى غرب افريقيا :

وخاصة السنغال ونيجيريا من الاستعمار الى الاستقلال :

ليس تدفق المهاجرين « السوريين » الى منطقة غرب افريقيا شـــيئا غريبا على حركة هجرتهم من سوريا الكبرى . فازاء الظروف السابق شرحها عن المناخ الذى ساد المنطقة العربية ، انطلق ابناء هذه المنطقة الى الخارج، وليس طوعا فقط وفق تراث طويل للهجرة كما نعرف ولكن وفق ادارة القوى العالمية الجديدة لمناطق الاهتمام والمصالح الراسمالية أيضا .

لقد فرض ذلك الهجرة أولا الى أمريكا الشمالية ثم الى أمريكا الوسطى (المكسيك) والجنوبية (البرازيل) وكان ذلك مفهوما رغم بعد الشـــقة على فقراء سوريا فقد كانت الحاجة اليهم هناك للتجارة الصغيرة أو العمـــل المحدود .

وفى خلال نفس الفترة تقريبا وهى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان الوصول أيضا الى منطقة غرب افريقيا وتبع ذلك انتشارهم فى أنحاء افريقيا حتى أقصى الجنوب .

ان دواعى البحث فقط هى التى جعلتنا نركز على هجرتهم الى غرب افريقيا بل ونكون أكثر تركيزا على السنغال ــ كاحدى المناطق المســـاة بالفرنكفونية ، ونيجيريا كأحد أمثلة منطقة الانجلوفون . ولكن تجارب الهجرة فى بلدان مثل سيراليون وغانا وليبريا وغينيا ثم غينابيسا وتعتبر من الحيوية للدراسة بنفس القدر بل وتحتاج الى دراسات نوعية بدورها لما نوحى به من استنتاجات هامة ، ولا شك انه سيأتى فى ذكرها دائما عند ضرورات المقارنة فى هذا البحث حيث يمكن أن تتقدم الدلالة فى أى منها عن اختياراتنا بالتركيز على السنغال ونيجيريا .

ولابد من الاشارة أن السنغال ونيجيريا تتمتع بموقع خاص فى البحث لأسباب موضوعية أيضا وليس مجرد الأسباب العملية .

فالسنغال كانت ومازالت الى حد كبير ــ مركز النفوذ الفرنسى التقليدى وأداة المصالح الفرنسية الكبرى فى المنطقة ، وكانت دائما مدخـــل غرب افريقيا فى المصالح والاتصال ، وانعكس ذلك على تكوينها الاقتصـــادى والاجتماعى وصياغة وضعها وتطورها السياسى وما يزال . وليس صدفة أيضا انه فى السنوات الأولى لاستقلال الدول الافريقية أوائل الستينيات كان عدد المهاجرين السوريين واللبنانيين فى السنغال هو أكبر رقم معلن أو معروف فى غرب افريقيا وهو عشرة آلاف مغترب بالاضافة لاسرهم .

أما نيجيريا : فقد كانت لفترة طويلة تحتل المكانة الثانية فى تعـــداد المهاجرين ففى السنوات الأولى للاستقلال أيضا بلغوا أكثر من ستة آلاف مهاجر بالاضافة لاسرهم أيضا وذلك بحكم اتساع البلاد وتنوع اقتصادياتها

وحجم المصالح البريطانية الكبير فيها فضلا عن التنوع الاجتماعى والدينى تحديدا .

ويكاد تأمل عدد المغتربين من سوريين ولبنانيين وغيرهم فى مستعمرة أو اخرى فى اى فترة تكون موضع الدراسة أن يرتبط بحجم المصالح الأوروبية وادارتها بأكثر مما يرتبط بمجرد توفر الثروة أو امكانيات اشباع حاجات المغتربين .

وهذه الملاحظة هى التى ستقود البحث فى هذا القسم بدوره كما ساهمت فى بعض الاستنتاجات الخاصة به من قبل وأهم هذه الاستنتاجات أن المغتربين فى الموجة الحديثة كانوا موضع استغلال مستمر من قبل القوى الراسمالية الاستعمارية بأكثر مما أداروا الموقف لصالحهم أو لصالح بيئاتهم الأصلية اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا . وسوف يساعد فحص هذا الواقع فى نهاية الدراسة على استخلاص مستقبل وضع المغتربين من جهة ومستقبل العلاقات العربية الافريقية نفسها من جهة اخرى .

ظروف الهجر الافريقى الجديد :

لابد أن نلقى نظرة عامة على طبيعة الاقتصاد الافريقى « الاستعمارى » فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وقت وصول المغتربين الى المنطقة لتحدد ظروف وصولهم مرتبطة بهذا التطور الاقتصادى .

ففى تلك الفترة بدأ ازدهار ثلاث محاصيل رئيسية فى المنطقة على الأقل هى الفول السودانى وزيت النخيل والمطاط الى جانب استمرار تجارة الذهب طبعا . وقد كانت التجارة الأخيرة قد نقلت الى مركزها الأوربى بانهيار الدول العربية فى الشمال واضطرارها الى التجارة مع أوربا بالاساس عن طريق لقائها عند سان لويس بالسنغال حاليا حيث كان يلتقى التاجر العربى والافريقى مع الأوروبى طوال القرن الثامن عشر والتاسع عشر . وعلى الساحل الافريقى تكسرت قدرة العرب الاقتصادية ، ودمرت الممالك الافريقية وانفرد الأوروبى بتجارة الذهب ثم الرقيق وقاد العملية التجارية التبادلية الى عملية راسمالية كبيرة اصبح مركزها فى أوروبا وليس الوطن العربى أو افريقيا .

وبدأت مصالح وسياسات الدول الأوربية نفسها تختلف فى هذا الاطار بل وبدأ نوع من التخصص الى حد ما ، ففرنسا تمارس زراعة الفـــول السودانى على نطاق واسع فى مستعمراتها ، وبريطانيا تنمى انتاج زيت النخيل ، والولايات المتحدة تضمن مطاط ليبريا . وتبلورت هذه السياسات — وفق سمير أمين — بين ١٨٦٠ — ١٨٨٠ تقريبا وهى نفس الفترة التى بدأت فيها الهجرة الأوربية وكذلك هجرة المغتربين العرب الى غرب افريقيا(٢٥) .

تخصصت فرنسا فى انتاج الفول الســـودانى ازاء رخص عملبـــة انتاجه ونقله البحرى نسبيا بما يتفق مع قلة امكانيات الراسمالية الفرنسية فى ذلك الوقت واهتمام فرنسا بالنفوذ السياسى وتوسيع رقعة الامبراطورية النابليونية ، فصدرت من سموا «بالبيض الصفار» من الاداريين والعسكريين ، الذين استقروا على الساحل حتى بدأ توصيل اول خطوط السكك الحديدية فى السنغال من السواحل الى الداخل عام ١٨٨٥ .

واهتمت بريطانيا بزيت النخيل فى نيجيريا أولا — وهى الأقدر على تكاليفه الرأسمالية فى الجنوب الساحلى منها حتى ادخلت زراعة الفـول السودانى فى الشمال ومدت اليه طريق السكك الحديدية ايضا عام ١٩١١ .

ولم يكن جوت نيجيريا وانتشار البعوض والملاريا بمشجع للانجليزى على الاستقرار فى نيجيريا ، ولذا لم تعرف هذه المنطقة الاستيطان الأوروبى .

بذلك دخلت منطقة غرب افريقيا عصر الاقتصاد الراسمالى ، والمحاصيل الزراعية النقدية لصالح الاحتكارات الأوروبية وكانت هذه الاحتكارات تهتم بتنمية حركة النقد فى المنطقة حتى تخلق أسواقا لتطورها الصـــناعى فى المركز . ومن خلال هذا التراكم يمكن تمويل البنية التحتية اللازمة لآليات العملية الاستعمارية ، فبدأ اقتصاد المنطقة كله خاضعا للتوجيه من الخارج . لكن الأوربى لم يكن ليستطيع الاستيطان فى المنطقة لتنشيط العملية التجارية أو الاستثمارية لذا بدت الحاجة لفئات صغيرة اخرى يمكنها أن تقوم بهـذه الأعباء .

---

(25) S. Amin, Neo-Colonialism in west Africa Monthly Revieu press N. Y 1973 p. 3-40 «The Goundnut economy of Senegal and the Limits of Light Industralzation» 1880-1970.

وكان السوريون واللبنانيون بل واليمنيون — كما سنرى فى تجارة الجلد هم هذه الأدوات الطيعة الهاربة من ظروفها الشاقة .

وكان اقتصاد تجارى مثل هذا الذى نشأ يحتاج الى خبرة تجارية ، ووسطاء تجاريين من بلدان فقيرة مشابهة يدور عن طريقهم رأس المال دون اقتطاع انصبة كبيرة منه .

وكان السوريون — فى الخبرة الفرنسية والبريطانية — هم هذا النوع ، وليس صدفة أن مجموعة الفقراء الذين جىء بهم الى داكار على وجه الخصوص من على أرصفة مارسيليا هم أفقر اللبنانيين من الشيعة بجنوب لبنان — حسب ريتا أوبرين — بينما كان من وصل الى سان لويس لعمليات تجارية متقدمة من الماروئيين .

والوضع هنا شبيه باقتلاع بريطانيا لآلاف الهنود للعمل فى السكك الحديدية فى شرق افريقيا ازاء قدرة الهنود على هذا العمل الشاق الذى رفضه عرب الخليج والافريقيون فى المنطقة الشرقية من افريقيا .

الاغتراب الى المهجر الجديد :

كان السوريون واللبنانيون يهجرون بالآلاف من بلادهم لوجهة لا يعرفونها فى الغالب كما ترصد معظم المراجع . الا أن يكون المغترب حاملا لرسالة من قريب له فى الامريكتين يفريه فيه بالحضور . ويشير « مروان حنا » وفاندرلان مثلا الى « عامل الصدفة » فى الانتقال من مارسيليا الى غرب افريقيا بالنسبة للمهاجرين الأول حيث كانوا يقصدون العالم الجديد بالتأكيد . ولكن الباحثان يشيران لذلك وهما يصفان أيضا دور وكالات الشحن والسماسرة النشيطين فى موانى مرسيليا(٢٦) .

وتتعدد الروايات عن سنوات وصول المغتربين الى موانى غرب افريقيا ، ولكن الأكثر ترددا هو وصول أول مغترب مثلا الى سان لويس

---

(26) M. Hanna, The Lobanese in West Africa (Weekly) London. 19, 29 April, 3 May 1958.

فان دار لان : مرجع سابق ، ص ١

بالسنغال عام ١٨٦٠ اى بعد تاريخ بداية الهجرة الى الولايات المتحدة نفسها ، ببضعة سنوات . وتتابعت الهجرة بعد ذلك ليشار الى اول وصول لغانا سنة ١٨٧٠ والى سيراليون ١٨٨٠ والى غينيا ١٨٩٨ والى نيجيريا ١٨٩٠ .

وتذكر المصادر المتعددة أن الرحلة كانت عادة تمضى من مرسيليا الى أمريكا اللاتينية — اذا كانت هى المقصد — مرورا بسان لويس بالسنغال كأول الموانى الفرنسية فى غرب افريقيا . وهى نفسها المركز التجارى الافريقى العربى الأوربى القديم .

ولابد أن يربط القارىء بين تواريخ وصول المهاجرين على هذا النحو وبداية المشروع التجارى الأوربى حول المحصول الزراعى النقدى فى غرب افريقيا بل ومع انشاء السكك الحديدية للتعامل مع الداخل بعد التركيز على الساحل لبضعة عقود .

ورغم اننا لا نأخذ كثيرا بالتفسير الفردى أو النفسى لهجرة المغترب العربى الى المنطقة واختياره لغرب افريقيا بديلا للامريكتين الا انه لا مانع من ذكر ما تردده المصادر فى هذا الصدد للاكشف عن المستوى الاجتماعى للمغترب الذى وصل الى هذه المنطقة ليخدم الأوروبى ويقاسم الافريقى ظروفه مع فارق التمتع بمهارة تجارية تاريخية لم يمارسها الافريقى خلال تطوره الحديث .

يرجع البعض أسباب الاختيار الى العوامل التالية دون داع للدخول فى تفاصيل تاريخية هنا رغم انها مثيرة(٢٧) .

(أ) قلة تكلفة الرحلة الى غرب افريقيا عنها الى العالم الجديد .

(ب) عدم طلب شهادات صحية من أمراض يعانون منها معلا حيث تتحدث المصادر عن شرط الخلو من التراكوما الذى وضعته السلطات الامريكية .

---

(27) Elie Safa, L'Emigration Libanans Beirut 1960.

(ج) عدم الحاجة الى تأشيرة دخول للمستعمرات الفرنسية خاصة ازاء اعتبارهم مواطنين فرنسيين خاضعين لنفس نوع الاستعمار .

(د) بداية القيود الرسمية على الهجرة للولايات المتحدة عموما أواخر القرن التاسع عشر .

وقليل من المصادر الذى اشار الى نوع آخر من المغتربين جاء من مانشستر الى سيراليون ونيجيريا (المستعمرات البريطانية) بعد ان فشلوا فى العمل فى الصناعة البريطانية أو لحاجة الادارة الاستعمارية لخبرتهم التجارية فى مستعمراتها .

وقد ذكر لى عدد من قيادات الجالية اليمنية فى نيجيريا أن أجدادهم قد جاءوا من عدن الى شمال نيجيريا ليعملوا فى صناعة الجلد التى يجيدونها والتى كان المستعمرون البريطانيون فى حاجة اليها نتيجة وفرة الثروة الحيوانية فى مناطق نيجيريا وخاصة الشمالية .

ولا يبدو المجىء من مانشستر أو عدن متسقا مع القول كثيرا بالاختيار الحر لرحيل المغترب الى المنطقة وانما بدت الادارة الاستعمارية ومصالحها هى سيدة الموقف طول الوقت مستفيدة بالضرورة من الطبيعة الغالبة فى النمط السلوكى للسوريين واللبنانيين أو اليمنيين ... الخ .

وما يلفت النظر بحق هو النصوص التى يقراها الباحث فى وصف حالة المهاجرين لبضعة شهور أو سنوات من وصولهم عن آلام معيشتهم ومعاناتهم ، ومجال عملهم كباعة متجولين يحملون البضاعة على اكتافهم أو يجلسون بها فى الشوارع حتى يطاردهم البوليس احيانا الى ان يتطور حال المهاجر ويبدأ فى فتح دكانته !

لكن الأكثر اثارة هنا هو تكرار هذه الصورة فى بحوث اجراها عرب عن المهاجرين للولايات المتحدة أو أجانب وعرب عن المهاجرين الى غرب افريقيا وفى سنوات متقاربة طالت — بالطبع — بالنسبة لافريقيا .

ويضيف باحث مثل « ويندر » ثلاثة انماط للهاجرين وهم يتحملون هذه البدايات الصعبة فيفرق بين نمط الراضى السعيد فى الولايات المتحدة حتى بوضع الدونية الذى يعانونه ، ونمط التكيف السريع نتيجة تشابه ملحوظ فى

البيئة عندما يعيشون فى البرازيل وأمريكا اللاتينية عموما ، ونمط المهاجر « المحافظ على نفسه فى المجتمع الافريقى يأخذ موقفا وسطا بين الأوروبى والافريقى ، بما جعله يشبه اليهود فى المنطقة أو ما سماه بعض الفرنسيين من جهة أخرى بالقوة الثالثة » . وهو وصف أقرب الى الصحة ، سواء كقوة اجتماعية اقتصادية أو قوة حضارية ان صح التعبير نتيجة حالة التماسك والمحافظة التى يعيشونها حتى الآن تقريبا(٢٨) .

وفى اطار هذا الوضع تتحدث مصادر كثيرة عن نوع المقاومة الاقتصادية والاجتماعية التى واجهها المغتربون فى غرب افريقيا عموما وخاصة فى المستعمرات الفرنسية ونموذجها السنغال اما فى المستعمرات البريطانية فتعددت اشكال المقاومة خاصة فى نيجيريا وسيراليون .

فالسنغال كانت موضع اقبال من جانب جالية فرنسية كبيرة نسبيا اشتغلت بالتجارة فى اطار شركات الاستثمار الكبرى للفول السودانى خاصة واستفادوا بعد قليل من تخلق شرائح جديدة مخلطة ممن عرفوا « بالكريول » فى غرب افريقيا عامة وكانوا أقرب للاوربيين من اى شريحة أخرى .

ويصف سمير أمين و« وايندر » طبيعة الصراع بين صغار الاوربيين هؤلاء من جهة والسوريين واللبنانيين من جهة أخرى(٢٩) .

ذلك أن قدرة السوريين واللبنانيين على العمل فى الجو الافريقى ، وعلى دخولهم لمناطق زراعة الفول السودانى بداخل البلاد ، ومعرفتهم بهذا النمط من التبادل التجارى (نظير بضاعة صغيرة) وقدرتهم على الاقتراب من الافريقى وتبادل الثقة مما ينشط عملية الاقراض والربا ويحرك السوق فرة وجود المحصول فى الأرض . كل ذلك جعل « السورى » يحتل موقعه فى هذه التجارة بسرعة ملفتة وينمى ثروته نسبيا ويكسب ثقة الشركات الكبرى ومكاتبها فى العاصمة مباشرة . وأثار ذلك صغار التجار الفرنسيين والكريول وصغار الاداريين فبدأوا فى وضع العراقيل والصعوبات أمام حياة السوريين فى المنطقة(٣٠) .

---

(٢٨) بايل وايندر : مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .
(٢٩) سمير أمين : عالم رجال الأعمال ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
(٣٠) سمير أمين : مرجع سابق .

ومن جهة أخرى كانت الشركات الكبرى والادارة العليا تنظر للمسألة نظرة مختلفة لحيوية هؤلاء السوريين ، لأنهم أحدثوا رخاء فى السوق المحلى بزيادة السعر والانتاج مما ساعد فى انعاش المستعمرة « وهو ما سبق الاشارة اليه » بالاقتصاد النقدى الذى بثه النمط الراسمالى الجديد .

لعل ذلك يفسر ظاهرة انتشار اللبنانيين فى الأقاليم الداخلية بالبلاد لفترة طويلة من تاريخ الاغتراب انطلاقا من الكاولاك فى السنغال والى كانو والشمال عموما فى نيجيريا .

ويشبه وضع الكريول فى السنغال وسيراليون وضع ابناء قبائل الايبو فى شرق نيجيريا حيث انهم معروفون بحيانهم على التجارة والانتشار بها فى اقاليم نيجيريا الأخرى ، ولذا كانوا اول من أحس بمنافسة السوريين واللبنانيين وقاوموا وجودهم كثيرا . ويعتبر الاقليم الشرقى فى نيجيريا اقل الأقاليم فى اعداد اللبنانيين والسوريين طوال الوقت بينما ساعدت الأوضاع الاقطاعية وشبه الاقطاعية فى الشمال وغرب نيجيريا على قيام السوريين بدور التجارة خاصة مع دخول نمط المحاصيل والتجارة الجديدة : ولذا فانه فى فترات محددة بلغ عدد المغتربين فى الشمال اربعة أخماس عدد المغتربين فى نيجيريا (كانو — الهضبة — بورنو) ثم فى ايبادان بغرب نيجيريا بينما كان أقل عدد فى شرق نيجيريا .

ويعنى ذلك أن تجارة الفول السودانى كانت اساس وجود المغتربين فى نيجيريا وان كانت ليست مصدر الثروة الرئيسى بينما زيت النخيل كان فى الشرق ولذا لم يعمل فيه المغتربون كثيرا .

نمط التجارة الجديدة ونسبة تزايد الهجرة حتى الاستقلال :

انطلق اللبنانيون من وضع الوساطة فى عملية التنمية الجديدة ومحورها الراسمالية التجارية فكان عليهم السعى وراء المجالات الجديدة المطروحة فى اقتصاديات هذه المجتمعات وليس اللجوء الى أنماط النمو التقليدية خاصة اذا سلمنا بانهم فى الواقع كانوا قد استجلبوا لهذا الغرض.

من هنا كان تركيزهم فى السنغال ونيجيريا على تجارة الفول السودانى واقتصاديات النقد الجديدة ، كما كان تركيزهم فى غينيا على المطاط ؛ بل

وانتقلوا الى عالم الماس فى سيراليون عندما دخل اقتصاديات هذه البلاد فى الخمسينات من هذا القرن كما تفوقوا فى عالم النقل البرى فى مختلف المستعمرات حيث لم تدخل الشركات الأوربية هذا المجال .

وقد كان تراكم المال المحدود فى أيديهم فرصة لأعمال تجارية جديدة أيضا فراجت على أيديهم تجارة الأقمشة المستوردة من أوربا أساسا .

يلخص وايندر التجربة بالقول « أنهم وان بداوا باعة جائلين يبيعون الأقمشة ومواد الزينة فانهم تطوروا الى تجارة التجزئة والنسيج وكوسطاء بين الافريقيين والاوربيين فى تسويق محصول الفول السودانى وزيت النخيل حيث انتقلوا بعد ذلك الى النقل والصناعة وبعض المزارع ودور الملاهى وبدخول الافريقيين أنفسهم بعد قليل عالم تجارة التجزئة فقد انتقل السوريون الى التجارة الكبيرة ، ومع توسع الحضر وبناء المنازل بدأوا فى ملكية العقارات على نطاق واسع حيث كان يحال بينهم عادة وبين ملكية الأراضى الزراعية ويضيف ماندرلان انهم فى أنحاء افريقيا أدى اندماجهم فى الحياة الافريقية الى الاشتغال بتجارة الكولا والارز والتجارة العامة البسيطة .

ويلاحظ الباحثون عامة فى تاريخ الجاليات السورية واللبنانية انهم لم يشكلوا طوال الفترة الأولى من اغترابهم قطاعا كبيرا فى التكوين الطبقى الجديد فى غرب افريقيا الا مع تضخم وجود رأس المال الأوروبى نفسه فى بلدان المنطقة أواخر الثلاثينات حيث ظلوا باعداد كبيرة أقرب الى الكادحين منهم الى الراسماليين الى أن قفز بعضهم ليشارك فى تكوينات الطبقة المتوسطة اقتصاديا وذلك بسبب قيام الاقتصاد على احتكارات أوربية تجارية كبيرة وحصار التجارة المحلية ومنافذها عبر الشركات الأوربية التى ترتبط بنوع الاستعمار القائم .

ان احصائية مثل التالية بعد قد تظهر هذا الوضع من الواقع السنغالى فى مجال التجارة والنقل . فيما قبل الاستقلال ، وهى لا تشير الى تضخم حجمهم الراسمالى وانما الى زيادة الاحتكار على المستوى الأوروبى وتعدد أشكال الأعمال التجارية الصغيرة على الجانب السورى اللبنانى(٣١) .

---

(٣١) مشموت ديوب : مرجع سابق .

سنة ١٩١٩		سنة ١٩٣٥	
شركات أوروبية	شركات لبنانية	أوروبية	لبنانية
٢٨٣	٦٧	١٣٨	٨٥٧

وفى ليبريا سجلت الاحصائيات سيطرتهم على ٦٥٪ من العمليات التجارية الداخلية بعد الحرب الثانية .

وسجلت احصائيات أخرى سيطرتهم على ٣٠٪ من مبانى داكار أواخر الخمسينات لكن معظم الاحصائيا ت لا تذكر شيئا عن نسبتهم فى الانتاج الزراعى عن طريق ملكية الأراضى مع تفسيرات بانهم عانوا من الفقر من خلال الزراعة فى لبنان ولم يكونوا مستعدين للحياة الرتيبة المحدودة الداخل فى الزراعة التى عرفوها فى سوريا الكبرى قبل رحيلهم عنها ، ولكن التفسير الأكثر قبولا هو ان ذلك نظام ملكية الأرض الافريقية بين المشاعية والاقطاعية لم يكن يسمح بدخول السوريين هذا النطاق الا بقوة الفرض الأوروبى . وفى نفس الوقت الذى لم يتوفر فى غرب افريقيا اعداد المستوطنين الأوربيين الذين يفرضون هذا النمط على نحو ما فعلوا فى شرق وجنوب القارة . ويقوى هذا التفسير اذا ربطناه بفكرتنا عن ارتباط التحولات الاقتصادية الاجتماعية بالاطار الأوروبى أساسا للجاليات السورية اللبنانية بنمط الاستغلال الأوروبى اساسا ، ولذا حرص هذا النمط على خطر ملكيتهم للاراضى أو الزراعة وابقائهم لغرض التراكم التجارى المالى .

ولقد بالغ الكثيرون فى دور اللبنانيين والسوريين الاقتصادى والاجتماعى فى غرب افريقيا نتيجة ملاحظة معايشتهم للحياة اليومية للافريقيين بأكثر مما هو نتيجة حجمهم السكانى أو دورهم فى المكونات الرأسمالية الجديدة . وتشير طبيعة مجالات نفوذهم والنسب الكبيرة التى تبدو من الاحصاءات السابقة الى طبيعة هذا الدور « الافقى » لا الرأسى فى حياة الاقتصاد الافريقى وذلك طوال الفترة الاستعمارية بوجه خاص .

تطور الهجرة السورية اللبنانية فى الفترة الاستعمارية :

لو اننا تتبعنا بشكل اكثر عمقا طبيعة التطور الاحصائى لاعداد السوريين واللبنانيين فى غرب افريقيا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين أى فى الفترة الاستعمارية التى

تعنيها لساعد ذلك فى الوصول الى بعض الاستنتاجات الهامة فى هـــذا الصـــدد .

ان دراسات نوعية عن السنغال وسيراليون ونيجيريا مثلا تشير الى أنهم لم يتضاعفوا بأكثر من المئات فى أى بلد افريقى بين السبعينات من القرن الماضى والعقد الأول من هذا القرن ولم تبدأ احصاءات جادة عنهم الا اوائل الثلاثينات حيث تنقل بعض المصادر عن عبد الله حشيمة فى كتابة « فى بلاد الزنج » الصادر عام ١٩٣١ بعد زيارة لمنطقة غرب افريقيا تطور وجودهم هناك على النحو التالى :(٣٢)

(أ) فى البلاد الناطقة بالفرنسية :

الســـنغال	٣٠٠٠ مهاجر
الســـودان (مالى)	٧٠٠
غينيـــــا	١٨٠٠
ســـاحل العـــــاج	٦٠٠

(ب) وفى البلدان الناطقة بالانجليزية :

نيجـــــيريا	٤٥٠
ليبـــــريا	٦٠
غانـــــا	٦٠٠
ســـــيراليون	١٨٠٠

وفى احصاء آخر يورده مروان حنا مستخلصا من عدة مصادر عن تطور الهجرة الى نيجيريا وغانا وسيراليون حتى عام ١٩٥٧ نجد الأرقـــام التاليـــة :

---

(٣٢) مروان حنا : مجلة غرب افريقيا ـــ مرجع سابق .

	نيجيريا	غانا	سيراليون
١٩٠١	—	—	٤١
١٩١١	٩٠	٤٦	٢٦٦
١٩٢١	١٤٣	٢٣٤	٥٦٣
١٩٣١	٤١٩	١١٤٠	١١٦٦
١٩٤٨	—	١٣٧٠	١١١٦
١٩٥٢	١٨٩٥	—	١٢٠٤
١٩٥٧	—	—	٢٦١٢

ويورد لورد هيلى أرقاما قريبة فى مسحه الشامل الصادر عام ١٩٥٧ عن آخر احصاءات توفرت له فى ذلك الوقت عن المغتربين اللبنانيين والسوريين فى غرب افريقيا أوائل الخمسينات :

نيجيريا	١٥٠٩	بينهم ١٤٩ سوريا
سيراليون	١٢٠٤	بينهم حوالى ٢٠ سوريا
ساحل العاج	١٣٠٧	معظمهم لبنانيين

ولابد أن نلاحظ هنا ان معظم هذه الاحصاءات تهتم بالجيل الأول المسجل أى رب الاسرة فقط مشيرة الى انها تستبعد عائلة المهاجر اذ انه من المعروف أن معظمهم لسنوات طويلة لم يكونوا يصطحبون زوجاتهم . وقد ساعدهم ذلك على الاندماج بالزواج احيانا من الافريقيات .

ولذلك فقد جاء احصاء آخر أورده فاندرلان نقلا عن مصادر وزارة الخارجية اللبنانية يبدو انه كان يضم مجموعة المغتربين ومن معهم ممن يحملون جوازات السفر اللبنانية ، فجاء الاحصاء عام ١٩٦٢ على النحو التالى :(٣٣)

---

(٣٣) فان درلان : مرجع سابق ، ص ٣٦٦ .

السنغال	١٠٠٧٠
نيجيريا	٦١٥٠
غينيا	٣٠٠٨
ليبريا	٢٦٩٧
غانا	٢٢٠٠
ساحل العاج	١٨٠٠
غينيابيساو	١٠٥٠
جامبيا	٦٥٠
داهومى	٩٥

وهذا مما جعل فاندرلان ووايندر على السواء يذهبان الى أن مجموع المغتربين فى غرب افريقيا لم يزد فى مجمله سنة الاستقلال عن ٣٠ — ٤٠ ألف نسمة .

ولذا يقارن « فاندرلان » فى احصاء آخر بين اعداد المغتربين السوريين واللبنانيين فى غرب امريكا الفرنسية ومجمل الأجانب فى عدد من البلاد على النحو التالى :

	السنغال	ساحل العاج	فولتا العليا	النيجر	داهومى	موريتانيا ومالى	المجمل
اللبنانيين	٢٥٥٧	١٢٧٩	٤٠٥	٦٧	٢٣	١٦	٧	٥٢٨٤
السوريين	١٥٣	٤٥	٢٥	٨	٢	٢	—	٢٣٥
الأجانب	٤٦٥٢٧	١٤٤٥٦	٧١١٣	٢٤٤١	٢٦٨٢	٢٥٢١	١٦١٦	٧٨٣٥٦

ومعنى ذلك أن الاوربيين رغم استجلابهم لهذه الجاليات فقد كانوا يحاصرون وجودهم فى حدود خدمة الاغراض الاستعمارية الرأسمالية بأكثر من اتاحة فرصة تزايدهم باعداد متدفقة ازاء الصعوبات المستمرة التى يتعرضون لها .

ومعنى ذلك أيضا أن العيش فى ظل الاستقلال مع النظم الافريقية بتنوع توجهاتها قد أتاح أرضا أرحب للقاء العربى الافريقى ممثلا فى قبول أعداد أكبر من المغتربين على النحو الذى تطورت به أعدادهم فى البلدان

الافريقية وخاصة فى السنغال وساحل العاج ونيجيريا وغانا وغيرها مشاركين الطبقات الافريقية الجديدة علاقات الانتاج الجديدة وان تعددت مشكلات هذه المشاركة بدورها .

الاطار السياسى والاجتماعى :

اشرنا من قبل الى ان عدد المغتربين فى معظم دول غرب افريقيا لم يتعد بضع مئات فى اية مستعمرة فرنسية او بريطانية لعدة عقود من أواخر القرن الماضى وحتى العقد الأول من القرن العشرين ومع ذلك فقد بدت هناك سياسات اقتصادية واجتماعية متعمدة تجاههم من قبل الادارة والاوربيين انفسهم أكبر من حجمهم لعدم اتاحة الفرصة لأى « نفوذ » حقيقى الا فى اطار الصراع السياسى والاجتماعى الرائد داخل وخارج المستعمرة . ومن المفيد اجمال بعض معالم هذا الاطار .

السياسة الاستعمارية وموقف الأوربيين :

على الرغم من اجماع الباحثين على الاستفادة الكبيرة من وجود السوريين واللبنانيين فى مضاعفة انتاج الفول السودانى وزيت النخيل فى السنغال ونيجيريا وسيراليون وغيرها من بلدان المنطقة على ما تشهد بذلك دراسات متخصصة لاقتصاد هذه المستعمرات فى تلك الفترة ، رغم تثبيت أسعار هذه المنتجات لعشرات السنين ولصالح الشركات الأوربية الكبرى (ليتون وسمير امين) فان السياسة الاستعمارية لم تحم هؤلاء الوسطاء بأية قوانين خاصة بقدر ما راعت مشاعر الأوربيين والمخلطين (الكريول) وصغار الموظفين والشركات الصغرى التى وجهت سخطها نحو هؤلاء الغرباء .

وفى السنوات الأولى من هذا القرن وكان الخلاف بين تركيا والحلفاء يتصاعد فان المغتربين عانوا نتيجة ذلك لبعض الوقت حتى اثبتوا ولاءهم لبريطانيا وفرنسا .

ومن واقع تحليل اجراءات القوتين الاستعماريتين فى المنطقة فان بريطانيا كانت دائما أكثر تشددا معهم بسبب قيادتها للمواجهة مع تركيا التى يعتبر المغتربون من رعاياها وتركز ثرواتها فى المستعمرة فى يد شركاتها

الكبيرة (ليفنتس ... الـــخ) عكس الفرنسيين التى كانت الزراعة الواسعة للفول السودانى تتطلب الدور الوسيط للمغتربين عى نطاق واسع .

وقد أدت نتائج الحرب الأولى الى سحب كثير من الأوربيين للعمل فى جيوش بلادهم فانتعش حال التجار لبعض الوقت ، وبعد أن عاد الاوروبيون عاطلين بعد الحرب أثاروا الأحقاد ضد المغتربين وانفجرت أحداث مثل أحداث ١٩١٩ فى سيراليون كادت تؤدى بوجودهم فى المستعمرة (حرق الأهالى لمحلاتهم ومنازلهم وتشريد العشرات منهم)(٣٤) .

وقد أدى هذا الموقف المنافس للمصالح الأوربية الحاكمة وعناصرها الى لجوء اللبنانيين والسوريين الى أسواق اليابان والمانيا وهولندا ممن فتحوا أسواق هذه المنطقة عن طريق اللبنانيين والسوريين .

وفى كل هذا المناخ كان قانون الجنسية مشكلة دائمة حيث كان المغتربون يعتبرون « أتراكا » أو عثمانيين حتى وقعت معاهدة لوزان ١٩٢٣ فأصبح على السوريين واللبنانيين أن يختاروا خلال عامين بين الجنسية اللبنانية والسورية أو يبقوا أتراكا فكان ذلك مجالا لحسم موقفهم ومع ذلك بقى عدد منهم يعانى حتى عام ١٩٣٧ من مشكلة الاختيار .

وقد ساعد على مجيئهم بكثرة كلبنانيين وسوريين بعد عام ١٩٢٤ صدر قانون الحصة أو الكوتا فى الولايات المتحدة وهو الذى حدد هجرتهم الى العالم الجديد فتزايد اتجاههم الى غرب افريقيا .

ولم يبدأ اهتمام « الوطن الأم » الرسمى بهم الا فى الخمسينات بعد أن ظلوا يعانون تعسف الحماية الفرنسية أو البريطانية منذ أول تدخل الى جانبهم فى غينيا من جانب العثمانيين عام ١٩٠٦ .

موقف السلطات والمجتمع الافريقى :

لم تمر فترة فى تاريخ المغتربين لم تشهد اضطرابا فى المجتمع الافريقى ضدهم يؤدى بعضه الى انفجارات مدمرة لمصالحهم . عرفت ذلك غينيا وسيراليون وغانا وليبريا والسنغال بما كاد أن يصير مثلا فى المناطق المجاورة .

---

(٣٤) وايندر : مرجع سابق ، ص ٣٠١ .

ولا يمكن فصل معظم هذه الاضطرابات الاجتماعية عن أسبابها المحلية والأجنبية فعلى المستوى المحلى يشعر الافريقيون انهم محرومون بسبب التاجر المباشر بأكثر من شعورهم بظلم الشركة الكبيرة خاصة اذا ما ظهرت قوانين مثل ما حدث فى سيراليون تمنع تجارة الافريقيين فى الماس مثلا فى الثلاثينيات الى ان يسمح لهم بذلك متأخرا فى الخمسينات .

والعامل المحلى الثانى هو توجهات الحركة الوطنية الافريقية منذ الحرب الأولى وفيما بين الحربين واتجاه المشاعر الوطنية ضد المستغلين الأجانب بالطبع وخاصة المباشرين منهم .

ومن جهة ثالثة انتشرت البطالة كثيرا فى الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣١/٢٩ فانعكس ذلك على توجه السخط على أصحاب المحلات اللبنانيين والسوريين .

وفيما قبل الاستقلال عرفت المجتمعات الافريقية حملات صحف محلية معينة لأكثر من عشر سنوات Echo فى داكار فى الاربعينات والخمسينات وحملات أحزاب معروفة بالتوتر العنصرى المضاد للعرب مثل حزب المجلس الوطنى لنيجيريا (شرق) ضد الشماليين والمغتربين الموالين لهم . كما وقعت أحداث غانا ١٩٤٨/١٩٥٠ ـ واحداث نيجيريا ١٩٥٥ .

أما العامل الذى يشترك فيه العنصر الداخلى والخارجى فيتمثل فى المنظمات الاقتصادية التى نبدو محلية بينما قامت فى الواقع وفق تطورات السياسة المحلية البريطانية ، أى تعديل نظام السوق الداخلى والملكة بها يبدو لصالح الافريقيين فيما سمى بهيئات التسويق الوطنية أو الجمعيات التعاونية الافريقية . تم ذلك خاصة بعد الحرب الثانية لترضية الافريقيين المطالبين بالاستقلال السياسى من جهة ، ونقل بعض المصالح لهم من اللبنانيين والسوريين فى السوق المحلى لضمان السيطرة على الطرفين من جهة اخرى . ولذا نلاحظ زيادة التوترات بين الافريقين والمغتربين فى الخمسينات وهى نفس التوترات والمواقف التى ستشهدها فى السبعينات لأسباب مشابهة(٣٥) .

---

(٣٥) ريتا كروز اوبرين : رجال الأعمال اللبنانين فى السنغال ، كراسة الدراسات الافريقية ، مرجع سابق ، ص ١٠٣—١٠٤ .

مواجهة المغتربين للموقف :

فى غياب اية « حماية وطنية » من قبل الوطن الأم للمغتربين طوال فترة اغترابهم فانهم لجأوا الى التمركز حول الذات لحماية انفسهم بانفسهم أو اختراق المجتمع القائم فى محاولات للسيطرة من الداخل لضمان الدعم لهـم .

وفى الحالتين فان التمركز لم يكن « مجتمعيا » يقوم على المؤسسات والتنظيمات التى تساند حركتهم وانما اتبعت الأليات التالية :

(أ) الحياة فى « جيتو » معروفة فى كل مدينة .

(ب) الانتقال من الريف الى الحضر بكثافة بدءا من فتـــرة ما بين الحربين .

(جـ) الانكفاء على الذات الريفية أو الطائفية بمعنى تكتل كل أبناء قرية واقليم وطائفة دينية أو عرقية .

(و) رفض اى « دور تبشيرى » لصالح الدين أو الثقافة الوافـدة معهم ودون محاولة لاندماج مع المجتمع الافريقى .

(هـ) اللجوء الى اختراق المجتمع الافريقى عن طريق الوسائل غير المباشرة فأصبحوا بذلك عنصرا من عناصر النفاق السياسى أو الفسـاد (الرشوة) .

(د) عدم الرغبة فى المشاركة الفعلية فى عملية التنمية المحلية وفق « المشروع الاقتصادى » الوطنى المطروح تمسكا بنمط التجارة التى تيسر لهم نقل أموالهم للخارج .

(ز) عدم التعبير عن انتمائهم للوطن الأم أو تدعيم الصلة والانتماء الا فى المناسبات الاجتماعية العامة اما بشكل اجتماعى بالنسبة للوطـن القطرى (لبنان — سوريا) أو بشكل سياسى فى حالة الأحداث السياسية الكبيرة التى لم تختلف عليها مع الشعوب الافريقية نفسها (تأميم القناة — زعامة عبد الناصر ... الـخ) .

لذلك لم تنشأ الا تنظيمات داخلية بينهم ذات طابع اجتماعى مثـــل النوادى أو الجمعيات الاجتماعية ، ولم تقفز فكرة « الجامعة اللبنانية » الا فى اطار طائفى أيضا عندما طرحها الرئيس الجميل فى الخمسينات .

ان كلا من العناصر السابقة يحتاج لفصل وحده ليعالج على النحـو الذى يكشف طبيعة حضور المغتربين فى المجتمعات الافريقية والصراعات التى تحيط بهم أو ينتمون اليها وتأثير ذلك فى علاقاتهم الداخلية والخارجية واطار العلاقات العربية الافريقية نفسها . مع أهمية الانتباه لبعض الفروق القائمة بين وضعهم فى مجتمع افريقى أو آخر أو الاختلافات فى علاقات هذه الجالية أو تلك بالنظام الافريقى .

ولذا فان تناول حالة مثل وضعهم فى السنغال قد يساعد على تبين بعض هذه الأبعاد كما سيرد بعد .

القســم الرابع :

دراسة حالة

المغتربين السوريين واللبنانيين فى السنغال

البـــداية :

لم ينطلق فقراء اللبنانيين من قراهم فى الستينات والسبعينات من القرن الماضى الى مرسيليا ثم الى غرب افريقيا بمجرد الصدفة ، فان ادبيات الهجرة السورية اللبنانية تكشف الكثير عن دور السماسرة على مقـــاهى بيروت لشحن المسافرين الى « العالم الجديد » .

وعن دور « المرابين » الذين يقرضون الأهل لدفع التكاليف ، ودور المهربين الذين يسهلون الوصول الى « البواخر » بعيدا عن أعين رجـــال الشرطة والجمارك العثمانيين المرتشين بدورهم لمخالفة أوامر الســـلطة العثمانية بمنع الهجرة عن الطريق الشرعى .

أما الطريق الشرعى فتصوره نداءات الحاكم العام لافريقيا الغربية الفرنسية للقنصل الفرنسى فى بيروت لتشجيع الهجرة ، كما تصوره زيارة

امبراطور البرازيل للبنان وفلسطين وسوريا عام ١٨٧٧ لتشجيع الهجرة الى بلاده(٣٦) .

فى هذه الفترة وصل أوائل المغتربين الى سواحل غنيا والسنغال وسيراليون .. وتذكر بعض المصادر التى تنقل عن حكايات المغتربين فى معظمها أن أول مهاجر الى السنغال كان على عكر والذى وصل عام ١٨٧٠ ، بينما تردد مصادر أخرى أن ذلك كان فى وقت مبكر حين وصل أول مهاجر عام ١٨٦٠ ليذهب البعض الآخر انها كانت سنة ١٨٧٦ .

هذه الفترة بين ١٨٦٠ — ١٨٨٠ هى الفترة التى شهدت ادخال محصول الفول السودانى الى السنغال ثم بقية أقاليم غرب أفريقيا . وفى عام ١٨٨٥ تم اقامة أول خط سكك حديدية بين سان لويس وداكار ثم الى حوض النيجر فى الداخل ليصل بمحصول الفول السودانى السنوى من ٢١ ألف طن سنة ١٨٧٠ الى نصف مليون طن بعد قرن تقريبا .

يلفت النظر هنا الى اتجاه البنوك الفرنسية فى السبعينات من القرن الماضى لعمليات تمويل زراعة الفول السودانى لاستخراج الزيوت والشحوم منه . وفى مقدمة البنوك بنك روتشيلد الذى حول أعمال الشركة الوطنية للاستثمار S N I وليس صدفة أن عناصر يهودية من السماسرة فى مرسيليا كانوا يدفعون بالمهاجرين الى غرب افريقيا .

لم يتوافد السوريون واللبنانيون بالمئات الى السنغال فى السنوات الأولى كما توحى صورتهم بعد ذلك ، انما جاءوا فى مجموعات صغيرة من فقراء قرى الجنوب اللبنانى نتيجة فقر مدقع بالمنطقة اللبنانية لا تسمح للافراد بادخار نفقات السفر الى العالم الجديد .

جاء معظمهم من قرى « بيت شباب » وطير « وحدث الجبة » و« دير القمر » ومن صيدا و« جبل عامل » ، وسواء كان الاختيار الشخصى لهؤلاء الفقراء أن يتوجهوا الى غرب افريقيا باعتبار التكلفة المحدودة للطريق ، أو كان الاختيار توجيها من السلطات الفرنسية التى قصدت أرسالهم الى

---

(٣٦) حسن حدة : مرجع سابق ، ص ٦٦ .

المناطق الافريقية لتكون قدرتهم على المعايشة والحياة هناك أسهل فان النتيجة كانت واحدة فى قدرة هؤلاء على تحمل المشاق والأمراض والجو الذى جعل غرب افريقيا تسمى مقبرة الرجل الأبيض ، كما يسر اسلامهم مخالطة الافريقيين ، ولقد كان حرص الفرنسيين والبريطانيين رغم ظروف هذه البيئة أن يبقى القادمون اليها أصحاء قادرين على العمل ، ولذا تسجل المصادر المختلفة طرد العديد من القادمين بعد بضعة سنوات لمعاناتهم من مرض الحمى والصفراء والخوف من انتشار المرض عن طريقهم .

لقد ظلت أعداد اللبنانيين والسوريين فى السنغال محدودة حتى أوائل القرن العشرين ، اذ تشير كتابات مشموت ديوب وسمير أمين وغيرهما أن الرقم لم يتجاوز المائة أسرة حتى عام ١٩٠٠ ، بل لم يزد عن ٥٠٠ حتى عام ١٩١٤ .

ارتبط وجود اللبنانيين والسوريين فى فترة وصولهم الأولى التى استغرقت بين ٣٠ — ٤٠ عاما بعدة ظواهر اقتصادية لها أهميتها فى وضعهم بالمجتمع السنغالى ومعظم مجتمعات غرب افريقيا بعد ذلك وهى :

(أ) تحمل عبء العمل داخل البلاد نيابة عن الأوروبيين لمواجهة مصاعب منطقة الساحل الصحراوية .

(ب) دور الوسيط بين القاعدة الافريقية العاملة والمنتجة للفول السودانى بأرخص التكاليف وبين الشركات الأوروبية التى كانت تتزعج من عجز صغار التجار الفرنسيين من القيام بهذا الدور .

(جـ) ادخال النقد « وتدوير المال » فى الوسط الافريقى الذى كان ما زال مرتبطا باقتصاد المقايضة .

وفى وصف معظم الكتاب لاليات تنفيذ هذه الرؤية فانهم يصفون كيف ترك السورى — اللبنانى فى المدينة بعض الوقت يبيع « الخرز » ويحمل بعض البضائع فى صندوقه ويتجول فى الشوارع بحثا عن قوت يومه بصعوبة حتى يدفعونه بعد ذلك للعمل بقوة وقد يقسو أحيانا على الافريقى ليجمع المال المناسب . ويوصف هنا كيف بدأت السلطات المحلية تطرد اللبنانيين من الشوارع تجبرهم على العمل فى المحلات أو الرحيل الى الداخل بكميات

هزيلة من المال تنمو من خلال اخلاصهم فى العمل وسط مزارع الفـــول السودانى .

وكانت السياسات الفرنسية فى منطقة سنجامبيا تتجاذبها عـــدة اتجاهات :

(أ) سياسة تدفعها الشركـــات الكبرى لتشـــجيع المغتربين ليكونوا وسطائها المباشرين مع المزارعين الأفارقة ، وقـــد أدى اندفاع عـــدد من السوريين واللبنانيين فى الارتباط بهذا الاتجاه الى تكوين ثروات سريعة .

(ب) سياسة تدفعها الادارة العليا فى المســـتعمرة لتكوين طبقـــة سنغالية وسيطة تحمى المصالح الفرنسية وتشكل قاعدة سياسية واجتماعية لها فى المستقبل وكان يتولاها الحاكم الفرنسى الشهير فى تلك الفترة فايدرى تطلعا منه ايضا لدفع السنغاليين لحماية المناطق المجاورة للسكك الحديدية الجديدة .

(جـ) سياسة المنافسة المحلية المحدودة بين من يسمون صـــــغار البيض من التجار والاداريين وهى التى تقبل اللبنانيين كوسطاء فى الداخل مع وضع قيود مستمرة على نفوذهم اقتصاديا فى منافسة الفرنسيين(٣٧) .

ولقد أدت هذه السياسات الى خضوع اللبنانيين لنتائج الصراعات بين هذه الاتجاهات ولذا سرعان ما انتقل اللبنانيون من الاتجـــــار فى الكولا ليقتصروا على الاتجار فى الفول السودانى حتى يتركوا هامشا للتجـــار الافريقيين الأقدر على التعامل مع جمهور الكولا من الافريقيين .

قد يكون من المفيد هنا أن نرصد مجالات حركة السوريين واللبنانيين المحدودة فى التجارة المحلية وطبيعة الهامش الذى ترك لهم فى فترة بدايتهم هذه حتى تستطيع أن نرصد التطورات التى عرضت لهم بعد ذلك ســـواء بجهدهم الذاتى أو بهوامش جديدة فتحها أمامهم السوق المحلى والدولى(٣٨) .

---

(٣٧) سمير أمين : الاستعمار الجديد فى غرب افريقيا ، مرجع سابق ص ٣ — ٤٠ .

(٣٨) ر. ك. اوبرين : الاقتصاد السياسى للتخلف — التبعيـــة فى السنغال ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ — ١٢٦ .

— فقد سبق القول انهم بدأوا باعة متجولين يبيعون « الخـــرز » والخردوات البسيطة .

— تناقلوا ثمرة الكولا بين الأفارقة أساسا كما تاجروا فى الأقمشـــة المستوردة . ثم هجروا تجارة الكولا والصمغ للافريقيين .

— انتقلوا الى تجارة الفول السودانى يشـــترونه من المزارعين الافريقيين حيث يوفر لهم اللبنانيون والسوريون بعض الأموال المقترضـــة من البنوك فى موسم البذر وقبل الحصاد . وقد عمدت البنوك الأوروبية الى قصر الاقراض على السوريين واللبنانيين لابراز عدم الثقة فى الافريقيين من ناحية وربط المغتربين بالسوق وبالبنك من ناحية أخرى . وقد استمر تراث عدم الثقة بالافريقيين واستبدالهم بالمغتربين حتى الآن عنصر توتر دائم بين الجالية وأهل البلاد .

— تدعمت صلتهم بالشركات الكبرى وتوترت علاقتهم بالبيض الصغار حيث كان الأوروبيون يحقدون على اللبنانيين لتقدمهم فى هذه العلاقة بسبب ما يعرضونه من أسعار رخيصة تكسب الافريقى ، وما يطلبونه من ربحية محدودة تكسب الشركة الكبيرة بينما الأوربيون يطمعون فى تحقيق ربحية عالية تخسر الجانبين ومن هنا صدرت المضايقات للسوريين من هذه العناصر التى كانت ذات تعود أيضا على رجال الادارة المحليين .

فى فترة البداية أيضا ونتيجة نشاط السوريين واللبنانيين انهار مركز صغار التجار الأفارقة والمخلطين الذين كانوا قد بنوا مراكزهم التجـارية والاجتماعية بسان لويس فى علاقة مباشرة مع الفرنسيين .

ويرصد سمير أمين بالتفصيل كيف انهـــار مركز عشرات العـــائلات الافريقية والمخلطة المعروفة وتحولوا الى أصحاب حوانيت صغيرة . لقـد كان هناك مثلا ٢٥٠٠ تاجر سنغالى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حول سان لويس وجورية فانهار معظمهم والتقى النشاط والحيوية اللبنانية والسورية برؤية فرنسية بعيدة المدى ترى عدم تقدم طبقات افريقية تجارية واسعة سرعان ما تواجه المصالح الفرنسية بعد ذلك ، ومن هنا سقطت سياسة « فايديربى » الحاكم الفرنسى لتترسخ أقدام السوريين واللبنانيين

فى التجارة الكبرى — الفول السودانى — مع هامش صغير للافارقة فى تجارة الصمغ والكولا(٣٩) .

بين الحـــربين :

شهدت فترة بين الحربين تزايدا ملحوظا فى اعداد ومصالح الجالية فمع بداية الحرب بدأ تجنيد الفرنسيين وانسحابهم من السوق ، واتسعت حاجات فرنسا قبل غيرها الى المحاصيل الزراعية والمواد الخام ، وبـدأ رأس المال والراسمالية التجارية تنتقل الى مرحلة جديدة من الرأسمالية المالية التى تتجه لتوسيع « استثماراتها » فى المستعمرات وتحتاج أدوات محلية لذلك من البرجوازية الأوربية أو المحلية وخاصة الوسيطة النشطة مثـل اللبنانيين والسوريين .

لذلك نلاحظ أنه فى الفترة بين الحربين ١٩١٧ — ١٩٣٦ قفز عـــدد اللبنانيين والسوريين فى السنغال من ٥٠٠ عام ١٩١٧ الى ٢٣٠٠ عـــام ١٩٣٦ ؛ بل ليصبح حوالى ٨ آلاف عام ١٩٤٥ م .

يذكر ديوب(٤٠) عن هذه الفترة أنها شهدت انشاء أربعـــة شركات كبرى لبنانية لتجارة الفول السودانى رغم بقائهم كوسطاء الا انها طردت السنغاليين تماما من هذه التجارة .

بل انه يرصد تطور عدد المحلات السورية واللبنانية من ٦٧ محـــل عمل وتجارة الى ٨٥٧ محل من ١٩١٩ — ١٩٣٥ م .

وفى نفس الفترة يرصد انخفاض عدد المحلات الأوروبية وخاصـــة الصغيرة من ٢٨٣ الى ١٣٨ محلا .

فى هذه الفترة ارتفع محصول الفول السودانى من ٢٠٠ الف طن عام ١٩١٤ الى ٤٣٠ الف طن عام ١٩٤٠ .

---

(٣٩) سمير أمين : عالم رجال الاعمال ، ص ١٧ .

(٤٠) مشموت ديوب : مرجع سابق ، ص ١٤٤ — ١٤٥ .

لكن بمضى الفترة بين الحربين ، والتى بدأت بغياب الفرنسيين تسببا من الساحة واضطراب أحوال الأوروبيين فان المستقبل سرعان ما شهد عودة ١٢ الف فرنسى الى البلاد بعد الحرب يبحثون عن منافذ تجارية أو أوضاع جماعية ووظائف فى هذه الساحة يضيقوا على الافريقيين والسوريين واللبنانيين على السواء .

وفى نفس الوقت شهدت فترة ما بين الحربين أزمات سنورد ذكرها فيما بعد وكانت مدة الأزمة الاقتصادية العالمية من ٢٩ — ١٩٣٠ هى أكبر فترات الضيق بالنسبة للبنانيين والسوريين .

وقد امتدت الأزمة أيضا الى صراع اللبنانيين والفرنسيين بسبب تزايد عدد الشركات الفرنسية الاحتكارية الكبيرة وقيام البنك المركزى لغرب أفريقيا ممن بدوا حريصين على حركة تدوير رأس المال أكثر من حرصهم على تنظيم العلاقة بين الأوروبيين والسوريين واللبنانيين .

وقد تمثل ذلك فى الصراع على مجال جديد دخله السوريون واللبنانيون هو مجال « مقاشر الفول » الذى كان تحت سيطرة الأوربيين وحدهم وعندما بدأ انسحاب الأوروبيين من هذا المجال حاولوا نقله لبعض العناصر الافريقية ففشلوا لأن البرجوازية السنغالية كانت قد ضربت نتيجة سياسات سابقة . وهنا انتقل الصراع حولها الى السوريين واللبنانيين .

فى فترة بين الحربين أيضا انتقل السوريون واللبنانيون الى مجال النقل حيث بدأوا فى تملك الشاحنات على نطاق واسع ومن هنا بدأ تحكمهم فى تجارة الفول السودانى تماما ، لكن من موقع الوساطة حتى الآن .

أعقاب الحرب الثانية والاستقلال :

فى هذه الفترة بدأ صراع آخر مع الاوربيين والافريقيين على السواء ، فمن جهة ثمة عودة واسعة للاوربيين بعد الحرب يحاولون استرداد مكانتهم ، وقفز رقم الفرنسيين من ١٥ الف نسمة سنة ١٩٤٨ حتى وصل أواخر الخمسينات الى ٤٠ الف نسمة . ولا نستطيع هنا أن نستبعد آثار الثورة الجزائرية من جهة وآثار الحرب فى فرنسا من جهة أخرى كعامل يدفع الفرنسيين من رجال أعمال ومزارعين الى مستعمرة مستقرة مثل السنغال .

أشرنا الى تزايد رقم الأوربيين لتبدو الى جواره حقيقة رقم السوريين — اللبنانيين والذى لم يتجاوز حتى نهاية الخمسينات عشرة آلاف نسمة .

لكن الملاحظ على احصاءات توزيعهم فى هذه الفترة هى أنهم كانوا ما يزالون فى مواقعهم الداخل تاركين الساحل للاوروبيين أو لوكلائهم من بعض رجال الأعمال السنغاليين . ومع ذلك فان العاصمة لم يكن خلـوا منهم بالطبع ويرصد وايندر وسمير أمين وغيرهم توزيع مجال رجال الأعمال فى العاصمة والاقاليم السنغالية المختلفة على النحو التالى :

٢٥٠ محل تجارى فى العاصمة داكار .
٨٠ فى محافظة سبين سالوم .
٥٠ فى كولاك .
٤٠ فى ديوربيـــل .
٥٠ فى تـــيز
٢٠ فى كازامانس .
١٢ فى ســـان لويس
١٥ فى مبـــور .

وكما توسع السوريون — اللبنانيون فى تجارة الفول السودانى واعمال النقل فقد عادت اليهم مرة أخرى تجارة الصمغ بعد سحبها من السنغاليين .

وقد احتكر اللبنانيون الى حد كبير التعامل مع البنوك الفرنسية فى مجال التجارة حتى لقد التجأ التجار السنغاليون الى راس المال الايطالى والامريكى يحاولون ادخاله لصالحهم وقد نجحوا نسبيا لكن سرعان ما تمثلت المحاولة لصالح اللبنانيين فى هذا المجال .

هنا تشير المصادر الى لجوء اللبنانيين أيضا لتنويع التجارة من جانبهم مع اليابان وانجلترا وهى الفترة التى تعرف أنها كانت فترة تنافس استعمارى واسع للقوى الغربية الكبرى فى المستعمرات بعد الحرب الثانية .

ونستطيع أن نتصور أن اللبنانيين وقد كانوا موضع صراع قوى داخل الدولة المستعمرة "الأم" ، فانهم الآن أصبحوا موضع صراع قوى استعمارية

متعددة داخل عمليات الاستثمار الاوربى لافريقيا مما وضعهم فى النهاية أمام الشعوب الافريقية وكأنهم وسطاء هذه القوى لا اداتها .

ومع ذلك فان ديوب يرصد لصالحهم فى هذه الفترة توسيع نطاق التجارة الاقليمية أيضا لأن اللبنانيين هم الذين نشطوا التجارة مع غنيا (الموز والاناناس) ومع المغرب (الذرة) وتجارة التمر (موريتانيا) والاناناس (ساحل العاج) .

وفى هذه الفترة فى أعقاب الحرب الثانية ، دخل اللبنانيون والسوريون مجال التطورات الجديدة فى الاستثمار الأوربى للمستعمرة .

ان المصادر هنا تسجل الآتى :

— توسعهم فى زراعة الارز والقطن لحاجة فرنسا خاصة الى المحصول الأخير مقابل حاجة السنغاليين للارز .

— التوسع فى انشاء شركات النقل .

— دخول مشروعات صغيرة بعدد اكبر مثل البقالة .

وتقوم ريتا كروز اوبرين لوضع تصنيف لمجالات انشطة اللبنانيين فى أعقاب الاستقلال وقد استقرت أمورهم فى السنغال على نطاق واسع مع ابداء ملاحظة ثابتة عند كروز أوبرين وغيرها من الباحثين هو أن اللبنانيين قد ركزوا فى السنغال اكثر من غيرها على طابع « التجارة » مهى اكثر من الأعمال الانتاجية خاصة بعد انسحابهم كما سنرى من العمل فى مجال تجارة الفول السودانى نفسه .

فى هذا الاطار يرد تصنيفها شاملا الآتى :(٤١)

حوالى ٣٧٤ مشروع لبنانى متوسط تضم حوالى ١٨٩٥ عامل توزيعها كالآتى :

---

(٤١) ر. ك. اوبرين : رجال الاعمال السنغاليين : فى مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

٧٤٪ مؤسسات تجارية .
١٠٪ فى الخـــدمات .
٨ ٪ نقـــــل .
٥ ٪ صناعات صغيرة وتحويلية .

وهى تحصر هذه المشروعات فى الآتى :

مطاعم — فنادق — سوبر ماركت — ملاهى — كيماويات — خدمات (جراجات تنظيف) — وكالات للسفريات — مشغولات معدنية — السجاد — مشغولات جلدية — الزجاج — منتجات الألبان — الروائح — صـــناعة الصابون — الحلويات .

والملفت هنا أن ريتا كروز أوبرين تتساءل تجاه اللبنانيين عن عـــدم اشتغالهم بالصناعة مثل زملائهم فى نيجيريا او مثل الاســيويين فى شرق أفريقيا ، بينما هى تدرس سيطرة الأوربيين على الصناعة فى كتاب جيد لها عن « البيض فى مجتمع أسود » .

لكن المفيد فى هذا الحصر للسيدة أوبرين انهـــا فرقت بين المشروع الكبير (الذى بدا من كتابها انه فى يد الأوربيين) والمشروع المتوسط فى المجالات التى ذكرتها والتى تركت كهامش للجالية اللبنانية والســورية . وعند ذلك يبقى ملاحظتان :

(أ) أن الموريتانيين والمغاربة يشكلون جالية كبيرة بدورهم تتخذ طابعا محليا فى الغالب كما سنرى بعد وانهم يسيطرون على تجارة البقـــالة والتجارة الصغيرة عموما (اغطية الراس والخردوات) .

(ب) أن ثمة احصاء آخر لطبيعة المحلات الصغيرة فى داكار عند استقلال البلاد يشير للاتى :

١ — ان مجموع محلات اللبنانيين والسوريين فى العاصمة ١٠٣١ محـــل .

٢ — ان ذلك مقابل ٢٦٣ محل فقط للاوربيين .

فى السبعينيات :

على الرغم مما يقال عن تاثير الاجراءات الافريقية المحلية فى الحد من وجود الجاليات الأجنبية وتطور مصالحها ورغم محاولة السلطات المحلية فتح نوافذ من المصالح المحدودة للفئات الافريقية الصاعدة أو الطبقات الجديدة ، فاننا نلاحظ أن الاستقرار السياسى والاجتماعى للشريحة المحدودة الحاكمة فى السنغال لفترة طويلة بقيادة الرئيس سنغور وفلسفته التى طورها دائما فى اطار المصالح الأوروبية ، لم تؤد الى تضييق مجال الوجود والحركة والنمو كثيرا أمام الجاليات الأجنبية سواء الفرنسية أو اللبنانية .

والمقصود من ذلك كما نأمل أن تضعه فى خلاصة هذا البحث انه ليس صحيحا أن المصالح الافريقية تتعارض تلقائيا مع وجود عناصر ذات علاقة تاريخية بهذا المجتمع أو ذاك وانما المهم هى طبيعة علاقات الانتاج التى يتحركون فيها خاصة اذا ما كان قرار الاستقلال ان صح التعبير فى يد الاحتكارات الاستعمارية الكبرى .

ومن الملاحظة الأولى للاحصاءات نجد أن اللبنانيين مثل الأوربيين قد تزايد عددهم فى السنغال من ٢٠ ألف أواخر الستينات الى حوالى ٣٠ ألف أوائل السبعينات وما زال قريبا من ذلك حتى الآن .

ويبقى دائما أن التجار ورجال الأعمال اللبنانيين قد جاءوا فى أحضان السياسة الاستعمارية الفرنسية وظلوا كذلك مع تطورات الرأسمالية الفرنسية مالية واحتكارية ومتعددة الجنسية ، وأن مساهمتهم الحقيقية مع السنغاليين فى عملية تطور مستقل انما ستنتظر ترتيبات استقلالية شاملة فى المجتمع السنغالى بأكثر مما هى اختيار لهذه الجالية أو تلك .

وقد يساعد احصاء مثل الآتى بعد على تصور العلاقات داخل المجتمع السنغالى فى أوائل السبعينات ، باعتبارها مرحلة موازنة بين نفوذ الدولة ونفوذ القطاع الخاص الذى أخذ فى الضغط على الدولة طوال السبعينات حتى أخرج كثير من القطاعات من أطار التخطيط والتوجيه الذى لم يكن اشتراكيا بالتأكيد بقدر ما كان لضمان بعض المصالح العامة للفئات الحاكمة المحدودة والمتعاونة مع الجاليات الأوروبية واللبنانية على السواء .

الجدول التالى يبين طبيعة هذه العلاقات فى بداية انطلاق سياسة دعم القطاع الخاص فى السبعينيات :(٤٢)

الفئـــة	أعمال تجارية	صناعات	مشروعات مالية	خدمات	مجموع كلى
أوربيين	٨٩٩	٣٤٦	٤٧	٦٩٦	١٩٨٨
سنغاليين	٣٤١	٢٤	٢	٩٠	٤٥٧
لبنـــانيين	٣٥٧	٨	—	١١٠	٤٧٥
أبناء الراس الأخضر	٣	٦	—	٤	١٣
اســـيويين	—	—	—	١١	١١

ويستخلص ديوب هنا من تحليله لتعداد السكان مدى نفوذ الاوربيين فى مثل هذه الاحصاءات مشيرا للآتى :

(أ) ان الاوربيين الذين لا يشكلون من السكان الا ٧٥ر٠ ٪ يتملوكون ٦٧ ٪ من مجمل الأعمال التجارية فى البلاد .

(ب) ان اللبنانيين وهم يشكلون ٣٧ر٠ ٪ يمتلكون ١٦ ٪ من الأعمال التجارية .

(جـ) أما السنغاليون وهم الذين يشكلون ٩٨ر٧ ٪ من الســـكان فلا يملكون سوى ٥ر١٥ ٪ من مجمل الأعمال التجارية فى البلاد .

ومن الواضح مدى الظلم الذى يعانيه اهل البلاد ، ومدى ما يحتـــله اللبنانيون بالفعل بالمقارنة بهم لكن تظل نسبة الأوربيين وتحكمهم فى القرار مسئولية أولى ورثتها السنغال من فترة الاستعمار على حد تعبير ديوب نفســـه .

ويشار فى هذا الصدد الى مسألة حجم هذه الأعمال نفسها ، فحيث لا تزيد قيمة أكبر المحال السنغالية عن ٥ مليـــون فرنك افريقى فان شركة فرنسية تجارية عادية تقـــدر بـــ ٢٥٠ مليون فرنك .

(٤٢) نفس المرجع .

كما يلاحظ أن الأوروبيين يسيطرون على ٩٩٪ من المشروعات الصناعية ويكاد يكون ١٠٠٪ من المؤسسات المالية التى يلاحظ غياب اللبنانى عنها تماما حتى الآن .

وفى اطار الجدول السابق تذكر بعض التفاصيل لتوضح بعض المجالات التى يركز اللبنانيون والسوريون عليها عملهم مما له دلالة فى التحليل النهائى لمشاركتهم فى الاقتصاد السنغالى .

— ترصد مختلف المصادر اوائل السبعينات حوالى ٣٠٠ تاجرا لبنانيا كبيرا فى البلاد منهم ٤٦ فى العاصمة وحدها والباقى فى الاقاليم .

— فى مجال تصنيفهم التجارى فهناك ٨ تجار كبار فى مجال تسويق الأرز وخمسة يملكون شركات نقل كبيرة و٨ مضارب أو مقاشر للفول السودانى وعدد منهم يعمل فى صناعات الصابون والبسكويت والمعدات وتربية الدواجن ومجازر اللحوم .

ورصد « ديوب » أيضا أن احد التقارير البنكية اشار الى أن حركة القروض والاعتمادات من البنوك الكبرى وقد خصصت حوالى ٢٢ مليار فرنك افريقى لهذا الغرض فان السنغاليين لم يتمتعوا بأكثر من ٣٪ منها والباقى معظمه لكبار التجار مشيرا الى اللبنانيين والاوروبيين بالطبع ويذكرنا هنا بفترات سابقة — يشير لها سمير امين — كان أقراض البنوك منها قد وصل ١٤ مليار فرنك لم ينل السنغاليون منها الا مليار واحد والباقى للبنانيين والأوروبيين ، ويتساءل سمير امين على الأساس الاستعمارى الذى ما زالت بنوك تحت سيطرة الدولة المستقلة تلتزمه .

من الملفت أيضا فى تحليل مجالات العمل التجارى للبنانيين والسوريين أن الاخيرين كما عزفوا عن مجال المشروعات البنكية فانهم ابتعدوا نسبيا ولفترة طويلة عن مجال صيد السمك أو الصناعات التحويلية ، ولكن الدراسة الحديثة تلاحظ منذ بداية السبعينات بداية مشاركة رأس المال اللبنانى السورى مع السنغالى وخاصة فى مجال شركات النقل على وجه التحديد الى جانب مشروعات صغيرة أخرى مثل الصيدلة والانشاءات المعمارية ، والطباعة والنشر .

وترتبط كثير من ترتيبات المشاركة ، لا بالاتجاه التوطنى والاستقلالى، لحركة راس المال اللبنانى أو السورى بقدر ما هى نوع من مواجهة قوانين السنغلة التى بدات تصدر تباعا .

التطورات الأخيرة فى وضع المغتربين :

شهدت السنوات الأخيرة عددا من التطورات الهامة تنعكس بالضرورة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمغتربين العرب فى غرب افريقيا ويتداخل تأثير بعضها فى الآخر سلبا وايجابا بما يحدث قدرا من الاضطراب فى حياة الجالية فى السنغال على وجه الخصوص رغم الاستقرار النسبى الذى تتمتع به بالمقارنة بعديد من البلاد الافريقية المجاورة .

ان اجراءات الحكم فى السنغال طوال السنوات الأخيرة لتشجيع القطاع الخاص والاضطراد فى اجراءات نقل مسئوولية التعاونيات أو القطاع الحكومى الى القطاع الخاص انما يوحى بنقل الامتياز الفعلى فى التجارة والانتاج الى قطاعات واسعة من الرأسماليين أو التجار أو المستثمرين وفى مقدمتهم الأوربيين واللبنانيين والسوريين وغيرهم .

الا ان حرص النظام السنغالى على محاولة ترضية القطاع السنغالى الرأسمالى والتجار الذين يعانون أزمة النمو منذ مدة يجعل وضع الجاليات الأجنبية فى مأزق بدوره لمحاولة التوافق مع هذا التطور .

لذلك يتجه الحديث كثيرا الى اكثر القطاعات التى تلقى تشجيع الحكومة لاستمرارها بعض الوقت فى يد الأجانب وهو الصناعة وتشجيع انتقال الأجانب من عالم التجارة والمحلات التجارية الى عالم المقاولات الأكبر والتصنيع . أن ذلك يحقق للمجتمع السنغالى فى نظر المخطط الحالى عنصرين :

— مزيد من الاستثمار فى السنغال مع ترك فرصة القطاعات الأخرى لطبقة سنغالية تضغط منذ وقت مبكر من الاستقلال .

— توفير فرص عمل لأكبر عدد من السنغاليين سواء من الأجيال المتطلعة محليا للعمل او العائدة من أوروبا تبحث عن عمل فى بلادها .

وحين يتطلع المجتمع السنغالى الى اللبنانيين والسوريين فانما ينظر الى تجربة وتاريخ هؤلاء المغتربين منذ فترة طويلة وكيف تعمل الأسرة فى مشروعها التجارى أو الرأسمالى وتتبادل المواقع فيه دون اتاحة فرصة عمل كبيرة للسنغاليين .

لذلك فقد حرصت فى عدد من المقابلات التى أجريتها فى داكار أثناء زيارتى للسنغال فى أبريل ١٩٨٦ أن أستطلع بالأساس امكانيات هذا الانتقال الى عالم الصناعة والمشروع الصناعى الخفيف على الأقل وتكشف بعض أحاديث من قابلتهم للاحاطة بالجو العام الذى يسيطر على حياة الجالية حاليا ومدى تصوراتهم لتحقيق هذه النقلة الى مجالات تلقى ترحيب المجتمع الاقتصادى فى السنغال والطبقات الجديدة فيه من جهة وتبقى على امكانيات الاستقرار والربح لأبناء الجالية من جهة أخرى .

وقد أتيح لى قراءة جدول تم اعداده من واقع سجلات السفارة اللبنانية فى داكار ومراجعة وقائعه مع عدد من شخصيات الجالية من كبار رجال الأعمال المعروفين فى السنغال وهو ما تم الاطلاع على ما به من المعلومات الرئيسية بأذن مشكور للسيد السفير اللبنانى .

وقد ضم سجل السفارة هذا عناوين ٤٥ شركة ومصنع ورؤوس أموالها وعدد العاملين فيها وتاريخ تسجيلها ... الخ .

ومن المطالعة الأولية له يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

(أ) ان معظم هذه الشركات والمصانع يرجع الى أواخر الستينات وخلال السبعينيات وهى فترة الانفتاح فى الاقتصاد السنغالى ودخول الرأسمال المحلى المحدود أصلا لقطاع التجارة وقصر بعض القطاعات المحلية عليه .

(ب) ان مجموع الصناعات المسجلة مازال فى اطار انتاج المواد الاستهلاكية مثل البلاستيك والأقمشة والصابون والورق والأدوات الصحية والعطور والأحذية والمشروبات ... الخ أى أنه يدور فى اطار التنمية حيث المواد الخام لكل ذلك من السوق الأوربى . كما انه يعنى انه يتحرك فى حدود ضيقة لانتاج الاستهلاكيات .

(جـ) ان الشركات المسجلة ما زالت باسماء الأشخاص والعائلات مما يشير الى تمسك السوريين واللبنانيين بعزلتهم وعدم تحولهم الى نطاق المشروع الاقتصادى المحلى أو الوطنى .

(د) أن قليل من المشروعات مما يزيد العاملون فيه عن مائة عامل (٣ مشروعات) ورغم حرص اللبنانيين على تعيين اقاربهم لكننا سنفترض أن فى ذلك بداية لتشكيل قيمة اقتصادية بالنسبة للعمال المحليين .

(هـ) لا تعنى رؤوس الأموال المسجلة أمام هذه المشروعات قيمة رأسمالية تذكر ازاء ما هو متعارف عليه من صغر راس المال الذى تسجل به مثل هذه المشروعات .

يمكن أن نستخلص من العرض السابق لوقائع الحضور الاقتصادى للمغتربين فى تطوره ومشاركته فى جوانب الاقتصاد المختلفة ، أنهم لم يكونوا غائبين عن العمل المنتج الى حد بعيد فى حدود الهامش الذى أتاحه له الاستثمار الغربى فى السنغال ، فهم من البداية مع عملية التقشير واستخلاص الزيوت وعملية النقل البرى ثم حدود الصناعات الصغيرة ومواجهة حاجات الاستهلاك مثل صناعة الأقمشة والصابون والمياه الغازية ، ارتقاء الى النسيج والبلاستيك .

يلاحظ ايضا أنهم دائما على هامش الرأسمالية الأوربية يحاولون منافستها فى الحدود المتاحة . كما يلاحظ أنهم لم يقوموا بتنمية المشاركة مع البرجوازية السنغالية وان كانت مثل هذه المشاركة فى المجال الاقتصادى لا تتم عادة كاختيار وانما تجرى وفق تطور داخلى للصراعات داخل المجتمع مثل اتجاهه الى « السنغلة » تارة والى « التدويل » أو التأمير تارة أخرى أى توسيع قطاع الدولة أو تضييقه الى جانب القطاع الخاص ثم الى قرارات « توطين » أو تدجين Undigenzation الصناعة .

اى أنها كلها سياسات تعتمد على اختيارات الأغلبية والقرار السياسى وليس مجرد اختيارات اقلية جاءت فى ظروف الاغتراب التى عاشتها الجالية اللبنانية السورية أو الموريتانية أو غيرها وقد لفت نظرى ادراك بعض قادة الجالية لهذه الحقائق بأنفسهم .

نعرض هنا نموذجا منهم :

— ففى مقابلة مع ابناء شخصية كبيرة بينهم مثل عبد الكريم البرجى عرضوا مجالات نشاطهم الشخصية على النحو التالى :

٣٠ بناية — ٣ فنادق — سينما — شركة للاثاثات — شركة للتصدير والاستيراد — معمل صابون — شركة نقل باللوريات — شركة للاثاثات .

ذكر فايز البرجى أنهم يستخدمون حوالى ٢٥٠ عامل سنغالى وانهم قدموا كثيرا من الخدمات الاجتماعية للمجتمع السنغالى وانه شخصيا حصل على الجنسية السنغالية .

ذكر أن هناك حوالى ١٠٠ رأسمالى لبنانى كبير ، وانهم يتجهون الآن الى الانتقال من تجارة التجزئة الى المشاريع الصناعية الكبيرة ليتركوا التجزئة للسنغاليين .

ولكنه أشار الى ان ذلك يعتمد أيضا على التنظيم الدولى للتجارة ومدى قدرتهم على النفاذ الى السوق الأوربية .

عندما أثرت مسألة اتجاه اغنياء الجالية الى التصنيع والمشروعات الانتاجية ذكر لى الكثيرون ارتباط أسماء البعض بصناعات معينة ، وكان استعراض قائمة الغرف التجارية والمسجلين فيها مساعدا لى بدوره على التأكد من بعض هذه الحقائق(٤٣) .

ومن ذلك مثلا ارتباط عدة مشروعات فى الصناعات والمجالات الانتاجية التالية بالأسماء مرتين كل منها :

---

(43) Principales Entreprises et Commerciales Du Senegal. بدون تاريخ

وانظر أيضا قائمة مماثلة فى :

Annuaire Des Entreprises et organismes D'Outre - Mer (1985) Rene Moreux & co paris.

الورق — على حب الله .

النسيج شقير — بليل .

الصالون — البرجى — فخرى .

البلاستيك — يزبك — صقلاوى — بعلبكى .

العطـــور — هـــلال .

المقاولات — شقير — ياســـين .

أدوات طبية — بحســـون .

صناعة أدوات — عميص .

الجلود والاحذية — الاسفنج .

الحلويات — فاخورى .

اللحـــوم — فلفلى .

الزجاج — على فواز — سعيد حب الله .

رخـــام — سمير حاج على .

واذا كان ذلك هو هامش الحركة فى حدود الاقتصاد الحر تماما لصالح الأوروبيين تم الاقتصاد الموجه من قبل الدولة التى ترتبط بالنظام الاقتصادى والسياسى الأوروبى الراسمالى ، فان الخطوات الأخيرة لتنظيم القطـــاع الخاص بهامش اكبر للبرجوازية المحلية قد يشهد مرحلة جديدة فى العلاقات والمشاركة كما سنرى بعد ، وقد ابدى عدد من قيادات الجالية اللبنـــانية ترحيبهم بالخطوات الجديدة على أى حال بما يأملون معه خفض درجة التوتر الاجتماعى حول وجود اللبنانيين . وكانت هذه الملاحظة الأخيرة فى اطار اشارتهم لنتائج هذا القلق فى الفترة الأخيرة برحيل بضعة آلاف من المغتربين فى السنغال الى ساحل العاج وزائير حيث يشعرون بجو الحرية الاقتصادية المطلق الذى الفوه من قبل .

الاطار السياسى والاجتماعى والثقافى للمغتربين

رغم أن المغتربين العرب يبدون للوهلة الأولى كأنهم مجرد قوة اقتصادية وحسب خاصة فى الفترات الأخيرة بعد أن قضوا أكثر من نصف قرن قوة هامشية للاقتصاد السياسى لمستعمرة تقليدية فى السنغال رغم ذلك فان مراجعة حجم وجودهم المتناثر وسط شعب فقير ، وامكانيات نمو وتنمية محدودة يجعل ثقلهم فى الحياة العامة سياسية واجتماعية وثقافية مما لا يستهان به .

وهذا الباب مما يحتاج لدراسات تفصيلية محلية من الواقع نفسه وعن طريق فريق بحث متنوع يجمع هذا الشتات من الجزئيات التى ترتبط فيها ظروف صدور القرارات السياسية الكبرى بوجودهم وأثر السياسات الاقتصادية المتبعة على حجم هذا الوجود ، كما يتتبع تأثير المجالات التى ينشط فيها المغتربون ، اذ قد تكون التجارة فى مجال الاستهلاكيات أو الخردوات ظاهرة عادية كجزء من حياة اقتصادية عامة ، ولكن الملاهى والسينما وأساليب التعامل غير القانونية مع رجال الادارة مثلا قد تكون أكثر تأثيرا فى البنية الاجتماعية من تجارة الاستهلاك .

لذلك فان هذا الفصل سوف يقتصر فى حدود الامكانيات التى توفرت للبحث على الاقتراب من هذه الجوانب آملا أن يتاح التوسع فى عرضها وتحليلها بعد توفر المزيد من الدراسات والمعلومات التفصيلية فى هذا الصدد .

على الجانب السياسى :

لا ننسى أن الرئيس سنغور قد طرح منذ أواخر الخمسينات فلسفة الاشتراكية الافريقية فى نفس الوقت الذى كانت تطرح فيه افكار الزنوج . ومعنى ذلك باختصار طرح عنصرين تنظيميين فى البيئة السنغالية .

١ — قدر من تدخل الدولة لمواجهة موجات التأميم والاشتراكية التى سادت أفريقيا منذ أوائل الخمسينات .

٢ — ترويج أفكار الزنوجة عن قدرات الزنجى الخاصة التى لا تشارك طبائع المجتمع الرأسمالى العقلانية (وقد تكون التجارية) بمعنى ترك هذه الأمور لغير الافريقيين .

وقد وفر ذلك للجاليات الأوروبية والى جانبها اللبنانية قدرا من الحريات لفترة طويلة فى السنغال .

وظلت هذه الجاليات حتى أوائل السبعينات تتمتع بحرية الحركة على الرغم من صدور قوانين واجراءات كالآتى :(٤٤)

١ — انشاء المكتب الزراعى التجارى O. C. A سنة ١٩٦١ للسيطرة على تسويق محصول الفول السودانى حتى تتولاه الشركات الأوربية الكبرى فى موانى السنغال ، وهو ما سمى باجراءات التأميم .

٢ — انشاء الشركة الوطنية للتوزيع التى اقتربت أكثر من الفلاح السنغالى وضربت نسبيا قدرة اللبنانيين فى الاقراض والاتجار بمحصول الفول السودانى .

٣ — افرقة الغرفة التجارية سنة ١٩٦٩ لمنح امتيازات أكبر للسنغاليين أو المتجنسين بالسنغالية .

٤ — قانون التوطين أو السنغلة Indiqenzation سنة ١٩٧٩ الذى أعطى نسبة الأغلبية فى المشروع الاقتصادى للسنغاليين (تكوين الشركة السنغالية للتجارة والصناعة) .

٥ — قوانين القطاع الخاص منذ عام ١٩٨١ لحماية التجارة السنغالية وهو ما انتهى بقوانين ١٩٨٦ لقصر أية مساهمة أجنبية على نسبة ٤٩٪ من رأس مال المشروع بل وقصر حوالى ٧٠ نوع من المشروعات والتجارة على السنغاليين . ومع ذلك فقد فتح الباب لتملك الأجانب للاراضى بنسب محدودة لأول مرة تقريبا تشجيعا للاستثمار فى القطاع الزراعى والتجارى .

---

(44) G. Hessling, Histoire politique du Senegal Karthala-Paris 1985 p. 60 — 75.

وقد كانت كل هذه القوانين تعمل على اعطاء طابع افريقى أو سنغالى لرجل الأعمال الوطنى خاصة بعد أن تعددت أشكال عودة الطبقة التجارية السنغالية الى السوق بوراثتها المستمرة لراس المال الأوروبى الصغير بعد اقتصار الرأسمال الأوروبى على الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسية على مستوى غرب افريقيا كله .

وبوراثة الأوروبيين — وليس اللبنانيين دخل رأس المال السنغالى المحدود منافسا للبنانيين ومضيقا عليهم الخناق تدريجيا(٤٥) .

وفى هذا الاطار فرضت الرأسمالية المحلية الجديدة تطورات سياسية مصاحبة لها باصدار قوانين تعدد الأحزاب المحدود سنة ١٩٧٦ (ثلاثة احزاب) ثم الحرية الكاملة فى تكوين الأحزاب السياسية فى عهد الرئيس عبده ديوف منذ ١٩٨١ ، ليظهر بين الأحزاب السياسية من يتولى الدفاع عن الرأسمالية السنغالية مثل الحزب الديمقراطى والحركة الاشتراكية الديمقراطية .

كما عادت احزاب يسارية تقليدية (الاستقلال) أو ظهرت قوى يسارية متطرفة (الرابطة الديمقراطية — العمل) وكلها تدور حول رفض الرأسمالية الأجنبية فى السنغال بالأساس وعدم السماح بنمو رأسمالى محلى فى البلاد.

ولقد شهدت فترة العشرين عاما الأخيرة محاولات أمريكية وأوروبية غير فرنسية للنفاذ الى منطقة غرب افريقيا عامة والسنغال — المركز الاقتصادى للمنطقة بوجه خاص ، وسجل الباحثون محاولات الرأسمالية السنغالية الوليدة الاتصال بهذه القوى الجديدة فى محاولة للتخلص من سيطرة الرأسمالية الفرنسية ، وهو ما فرض محاولات (الحياد) والتوتر السياسى الدولى من حوله أحيانا ، كما بدأ الأمر فى سياسات الرئيس عبده ديوف .

وقد تكون هذه الملاحظة مقيدة لرأس المال العربى الذى عزف عن دراسة الواقع الافريقى ليبحث منافذ الاستثمار الجديدة فى العالم الثالث تخلصا بدوره من نفوذ رأس المال الأوربى عليه أو استغلاله فى العالم الثالث وهو باب ما زال جديرا بالدراسة فى مجال التعاون العربى الافريقى.

O. B. Diep, Les Heritiers d'une Independence (Les Nouvelles Editions Africanis, Dakar 1982. pp. 53-60.

على الجانب الاجتماعى :

تتنوع الدراسة هنا أيضا لتشمل عدة جوانب فرعية :

١ — مشكلة التجنس :

طرحت هذه المشكلة نفسها منذ انجلت الامبراطورية العثمانية فى العشرينات وكان عليهم الاختيار بين الجنسية التركية أو الفرنسية اللبنانية السورية . وظل البعض حتى الثلاثينيات فى هذا التردد كما كانت السلطات الفرنسية بدورها مترددة ازاء حسم مشكلة الولاء فى مواجهة التحالف التركى الألمـــانى .

لكن المشكلة عادت على نطاق واسع عند استقلال السنغال حيث كان البعض قد حصل على الجنسية الفرنسية وتمسك بها وما يزال (عـــدد محدود) بينما احتفظت الأغلبية بالجنسية اللبنانية أو السورية ، وقد بدأت الحكومة السنغالية تضع شروط صعبة للتجنس من جانبها منذ ١٩٦٢ ، ورغم قدرة اللبنانيين والسوريين على التغلب على مثل هذه الصعوبات الا أن ميلهم الاجتماعى للاحتفاظ بصفتهم اللبنانية جعلهم لا يقبلون على الجنسية السنغالية .

وفى تقدير عدد من المصادر والسفارة اللبنانية بداكار وعدد ممن قابلتهم هناك فان من تجنسوا بالجنسية السنغالية لا يزيد عن ٥٪ ويقول البعض ١٠٪ فقط .

ولقد تفاقمت المشكلة مؤخرا فقط عندما اشتدت قوانين العمل والاقامة والاستثمار فى السنغال واصبح على المقيمين ان يستفيدوا أكثر من قوانين السنغلة الاقتصادية . هنا اشتدت أيضا شروط التجنس السنغالية بحيث تتطلب الآتى :

(أ) الاقامة عشر سنوات .

(ب) التخلى عن جنسيته اللبنانية .

(ج) لا يتمتع بكامل الحقوق الا بعد حصوله على الجنسية — بشروطها — لمدة عشر سنوات أخرى .

ويشير من قابلتهم فى داكار الى أن البعض ازاء الظروف القائمة فى لبنان والتى يستحيل معها التفكير فى العودة ، بل وظروف الدول الافريقية المحيطة قد فكر فى الخضوع لقانون الجنسية السنغالى الجديد ليستفيد من الفرص المتاحة للمتجنسين ، ومعنى ذلك التخلى عن الجنسية اللبنانية ولو بطريقة صورية ، واشار البعض الى انهم حصلوا على وعد بأن تظل الجمهورية اللبنانية معترفة بجوازات سفرهم رغم اسقاط الجنسية وحين نفذ البعض التخلى عن الجنسية والحصول على جنسية السنغال فانهم لم يحصلوا على جواز السفر اللبنانى . ولا يشعروا بقيام الوعد « الودى » واستمراره .

٢ — النشاط الجماعى والانقسامية :

يعترف معظم من قابلتهم فى السنغال من المغتربين أن الفردية تسيطر على عقلية أفراد الجالية بشكل يضر أحيانا بمصالحهم ويرجعون ذلك للظروف التعسة التى عاش معظمهم فيها كأفراد والى ظروف عائلاتهم فى لبنان والحاجة الى التأمين المستمر لها بما يستغرق امكاناتهم ، ويتفق الجميع مع تحليل الباحثين بأنها من تأثير شيوع النمط التجارى الصغير لفترة طويلة فى حياة أبناء الجالية وقد يكون مفهوما أن يشيع الانقسام على أساس طائفى بين الموارنة والشيعة .. الخ باعتبار أن ذلك ما زال سمة الحياة الاجتماعية فى لبنان نفسها ، ولكن « الفردية » المطلقة التى يتحدث عنها أفراد الجالية بأنفسهم ويبدأون بها الحديث مع أى باحث كان هو الظاهرة الملفتة ، وهو ما يسجله الأفارقة انفسهم عن اللبنانيين والسوريين كعامل معوق للالتقاء بهم(٤٦) .

لقد لفت البعض انتباهى الى قائمة الشركات والمشروعات اللبنانية التى كانت بيدى وانا احدثه ، مشيرا الى أن أكثر من ٩٠٪ من أسماء الشركات والمحلات هى باسماء الأشخاص وليست باسماء تجارية ، مثل فواز اخوان ، برجى اخوان ، حب الله واولاده ... الخ وهى ظاهرة يمكن التحقق منها السهولة من أى قائمة للغرفة التجارية أو الاعلانات .. وهو ما توفر للغرفة بالفعل ولا يحتاج لفرز احصائى كبير .

---

(٤٦) فطومة ديارا — مرجع سابق .

ومن هذه المواقف الفردية ينطلق التعليق على صعوبة العمل الجماعى بينهم ، فلا يعقل أن تكون هذه الملايين بين أيديهم ولا يوجد نادى للجالية فى داكار العاصمة الكبيرة لكل غرب افريقيا والتى كان بها اكبر عدد للمغتربين لفترات طويلة . وان كان هناك بعض النوادى الصغيرة فى الكولاخ أويتبز فهى نوادى اجتماعية أو رياضية للشباب لتغطية الوقت فقط اكثر منها مقرا لعمل اجتماعى جماعى بأى شكل .

وينعكس هذا الموقف على ظاهرة أخرى جديرة بالتسجيل هنا وهى نسبة الفقراء بين المغتربين العرب فى غرب افريقيا . ان اكثر الاحصاءات التى سبق الاشارة اليها تشير الى عدد ١٠٠ — ٣٠٠ من رجال الأعمال مهما تنوعت مصادر الاحصاء . كما أن مسميات المحلات التجارية بقدر ما تشمل الصغير جدا منها لم تزد احصائيا عن ١٠٠٠ محل تجارى . فاذا ما كان تقدير الجالية يصل الى ٢٥ الف فى أقل حالاتها فى السنوات الأخيرة ، فانه يمكننا تصور وجود من ٥٠ — ٦٠٪ من أبناء الجالية الفقراء(٤٧) .

لقد قابلت الكثيرين ممن يذكرون انهم حضروا الى المنطقة منذ ثلاثين أو اربعين عاما وانهم بداء فى زيارة الوطن منذ سنوات فقط ، ومعنى ذلك أن الجالية تعيش ظروف المجتمع الافريقى الذى يعيش تمايزا طبقيا حادا هذه الفترة بأكثر مما يعيش ظروف الجالية الأوروبية التى تتمتع بالتفوق أو تغادر الاقليم . وان كان ذلك لا ينفى تسجيل ظاهرة الهجرة الواسعة للعناصر التجارية والمتعددة الى مواقع استثمارية جديدة فى منطقة غرب أفريقيا مشيرين الى ساحل العاج ، وهناك يسجل البعض أن الجالية اللبنانية والسورية اصبحت تزيد عن ١٥٠ الف نسمة وتشكل احدى أقوى عناصر التحكم فى الاقتصاد العاجى الرأسمالى المحلى خاصة .

لقد أثر الجو المضطرب أمام الجالية اللبنانية السورية سواء فى الوطن الأم (لبنان) او المهجر الى حالة جديدة من الاضطراب فى السلوك الاجتماعى قريبة الشبه تقره وصولهم من الاستعمار الأوروبى . ومعنى ذلك انهم يعيشون ارتباطا محددا بظاهرة الاستعمار الجديد مثلما نداء مع الاستعمار التقليدى . وهذه هى المشكلة .

---

(٤٧) مقابلات لشخصيات لبنانية فى داكار (عائلات بورجى وحب الله ...) .

لقد توقع الكثيرون أن فترة ازدهار التعاون العربى الافريقى وضخامة المال العربى وموقع السنغال خاصة لدى دوائر هذا التعاون المالية (علاقتها بالسعودية) أن تشكل الجاليات العربية أداة انتقال بعض راس المال العربى الى المجتمع الافريقى ، الا أن سمعة الجاليات فى الاقتصاد المحلى من جهة وتبعية عملية الاستثمار لدى الطرفين للسوق الأوروبية أساسا لم تسمح بتقدم فعلى فى هذا الاتجاه .

ومن ثم لم تستطع الجاليات العربية فى بلد كالسنغال أن تكون وسيطا لتحرير الاقتصاد الوطنى أو ارساء قواعد تعاون عربى افريقى متحـــرر .

السياسة العربية تجاه الجاليات اللبنانية السورية :

لا يسعنى هنا معالجة هذا الباب الكبير من الدراسة ولكننا نشير فقط الى بعض القضايا الأساسية بشأن هذه السياسات كأبواب جديدة للدراسة.

وذلك على النحو التالى :

١ — ان سجلات جامعة الدول العربية لا تسجل عناية خاصة بقضية المغتربين العرب فى افريقيا الا فى اضيق الحدود وفى السنوات الأخـــيرة فقط (١٩٧٩) بما يشير الى اقترانها بظواهر نمو التعاون العربى الافريقى والرغبة فى استثمار هذه الجاليات لصالح تطويره أحيانا .

لكننا سنلاحظ هنا انها لا تذكر الا فى مقررات اجتماعات وزراء الاعلام العرب وضمن المطالبة بالاستفادة من وجود الجاليات العربية لخدمة القضايا القومية .

وهو منطلق تضرب جذوره فى استثمار الجاليات العربية بالولايات المتحدة بدعوى مقابلة « اللوبى الصهيونى » هناك . وهو تصور لايصدر عن اية معرفة بالواقع الافريقى ووضع الجاليات السلبى فيه .

٢ — ان ثمة ميل يلاحظه الباحث والمراقب لدى كل من ســـوريا ولبنان لعدم السماح بمعالجة الدول العربية الأخرى لهذا الموضوع حتى لا تحدث « تدخلات » أخرى من غير الدول المعنية بالقضية خاصة وانها تتخذ

لدى البعض شكلا حزبيا بتوجهات معنية تحرص على عدم مناقشتها أو شكلا استثماريا لدى البعض الآخر . وقد زاد ذلك من قطرية معالجة موضوع الجاليات .

٣ — ان ثمة محاولة منذ منتصف الستينات يقودها المارونيون اللبنانيون لتأكيد وجود الجامعة اللبنانية الثقافية العالمية كحركة جامعة اللبنانيين المغتربين الى جانب عنايتهم الخاصة بهذا الموضوع لاستثمار أموال اللبنانيين فى الولايات المتحدة وبالأخص فى أمريكا اللاتينية (تسمية وزارة الخارجية بوزارة المغتربين أيضا) . ويسجل لبنانيو افريقيا غياب هذه الجامعة عنهم أساسا (حيث يلمحون الى أن أغلبهم شيعيون ومن ثم لم تمتد اليهم نشاطات « الجامعة اللبنانية العالمية » الا فى السنوات الأخيرة .

وحين وصل هذا النشاط افريقيا من قبل المارونيين ، كانت الحركة الشيعية فى لبنان قد قويت أيضا بعد نجاح الثورة الايرانية وتوجهاتها الاسلامية الشيعية الواضحة مما بات سندا نسبيا للجاليات اللبنانية الشيعية فى غرب افريقيا .

وخلال هذه الحركة المترددة على المستوى القومى والقطرى تجاه اللبنانيين والسوريين عقدت عشرات المؤتمرات ، واستثمرت موضوعهم عشرات القوى وخاصة فى لبنان حاليا حيث تمول هذه الجاليات العديد من الحركات الطائفية القائمة فى لبنان . ولذا نقول انه جدير بدراسة شاملة وامبريقية فى نفس الوقت .